الحدث

لم يكتف الرئيس الأميركي دونالد ترامب برفع عدد من الدعاوى القانونية في ولايات حاسمة في الانتخابات، التي أجريت الثلاثاء الماضي، بل إنه كشف أنه سيطعن بكل انتخابات الولايات التي صوتت لمنافسه الديمقراطي جو بايدن أخيراً، ما يعني تأخير حسم النتيجة، مع اقتراب بايدن من عدد الـ270 صوتاً اللازمة من أصوات المجمع الانتخابي. لكن بايدن وجه في المقابل رسالة إلى ترامب، عبر إطلاق موقع إلكتروني للتحول إلى بيت أبيض يقوده الديمقراطيون، أطلق عليه فريقه اسم «بيلدباك بتر»، أي «إعادة بناء للأفضل». وقال الموقع «إدارة بايدن/ هاريس جاهزة للعمل من اليوم الأول».

انتخابات أميركا
دعاوى ترامب تؤخر فوز بايدن

للحديث تتمة...

ترامب والعرب: شيزوفرينيا متأصلة

ناصر السهلي

بعيداً عن سجالات الديمقراطية الأميركية، وتلقي رئيسها دونالد ترامب، في قافلة أمنية كبيرة، بشكل متكرر، أصابع سيدات أميركيات يُعارضنه، كناية عن كلمة بذيئة، أو تمزيق رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي لكلمته، كموقف احتجاجي، من دون أن يختفين وأقاربهن من الدرجة الرابعة وراء الشمس، فإن المشهد الأميركي يثير اهتماماً عربياً آخر هذه الأيام.

فلارباع سنوات ظلت أوهام الباحثين عن حماية الحُكم وتغطية الجرائم، تسوّق ترامب بتبجيل مثير للاستفزاز. تلك الأوهام أشرت بوضوح إلى ضُعف الحاكم العربي بين شعبه، وإلى هوان أمام نعوت ترامب عن «الحلب» و«الحماية لقاء المال». ورغم ذلك بقي رهط الانفصام المؤيد للاستبداد، على مستوى السياسة والإعلام، عدا عن شارع سمى الرجل بـ«أبو إيفانكا»، يعيش وهم «أبدية الحكم» وأمنيات «إنزال البابات»، وتكميم الأفواه، وتقسيم المجتمع بين «مواطنين شرفاء» وما دونهم.

لم تخفت حماسة أتباع الاستبداد، ومروجي فضائله، ما استحضَر الشيزوفرينيا العربية بكامل حلتها، في مشهد مستدعٍ للسخرية والتأمل، دفاعاً عن ترامب، من دون أن يرمش لهم جفن، عن طريقة صعود ونزول رئيس أميركا، بالديمقراطية لا بالبارود والنار.

يشتهي غوغائيو الاستبداد، وعلى نسق أوروبي وأميركي، في شعبوية واضحة، ذلك الخطاب الخالط عن قصد بين البلاد وحكامها، باعتبار الأخيرين «منقذين» ومبعوثين من الآلهة، وبدونهم ستضيع الشعوب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بقيت لعقود تسمية «سورية الأسد» تُسوق كذبةً أن حافظ الأسد «بانى سورية الحديثة». وعلى ذلك قِس مشاهد احتقار العقل والكرامة، من القاهرة إلى أبوظبي، باعتبار الحاكم نصف إله يُسجد لصورته كـ«مُلهم»، و«مخلص منقذ... مرسل من الله»، ويدعى له ولذريته من بعده بطول الحكم.

ببساطة، تأليه الحكم الاستبدادي طيلة عقود أصّل لانفصام عربي، مشتهٍ للديمقراطية الأميركية، وغيرها، من جهة. وفي الأخرى العودة سريعاً إلى «الصراط المستقيم لأولياء الأمر»، مهما فعلوا. ولعل نميمة الأمهات العربيات، وبلهجات مختلفة، عن «امش كه‌ملهم» أو «مخلص منقذ... مرسل من الله»، ويدعى له ولذريته من بعده بطول الحكم.

مناصرون لترامب يتظاهرون في فيلادلفيا أمس (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي كان فيه المرشح الديمقراطي جو بايدن يقترب أكثر فأكثر من دخول البيت الأبيض، أطلق منافسه الجمهوري دونالد ترامب حرباً قضائية ضده، ستؤخّر حسم النتائج، إذ أعلن أنه سيطعن بانتخابات كل الولايات التي فاز فيها بايدن أخيراً، فيما كان أتباع المرشح الجمهوري يحاولون التشويش على الانتخابات، عبر التظاهر أمام مكاتب فرز الأصوات. وطاردت قوات الشرطة والحرس الوطني في أوريغون مئات المتظاهرين من اليسار المتطرّف في وسط بورتلاند.

ولا تزال نتائج الانتخابات الرئاسية معلقة بانتظار النتائج في بعض الولايات الرئيسية التي يتواصل فيها فرز الأصوات وسط منافسة محتدمة لا تسمح بالتكهن بالفائز. وهيأ الفرز والدعاوى القضائية الساحة لحالة من عدم اليقين قد تستمر أياماً، وربما أسابيع قبل انعقاد المجمع الانتخابي في 14 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وقبل أن يؤدي الرئيس الجديد اليمين يوم 20 يناير/ كانون الثاني المقبل. واتهم مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمس، ترامب بارتكاب «استغلال فاضح للسلطة» لطلبه وقف فرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية قبل انتهاء العملية. وقال النائب الألماني مايكل بورغ لينك، منسق المراقبين الدوليين الملكفين بمراقبة هذا الاقتراع، في مقابلة مع صحيفة «شتوتغارتر تسايتونغ»: «الأمر المقلق حقاً هو طلب الرئيس الأميركي وقف فرز الأصوات، وسط الأبهة الرئاسية في البيت الأبيض، محاطاً بكل رموز السلطة بسبب انتصاره المزعوم. هذا استغلال فاضح للسلطة». وأكد أن «اتهامات ترامب بحصول تلاعب لا أساس لها». وأضاف «يقلقنا أنه تتمكن الولايات المتحدة من التخلص من الاشباح التي تحدث عنها ترامب». وقال «حتى لو أقر بهزيمته وسلم الحكم كما ينبغي، قد يختار أنصاره مدفوعين بالخطاب السائد، العنف أداة مشروعة لأنهم لا يشعرون بأنهم ممثلون ديمقراطياً». وحذر من أن «هذا خطر سيتخطى يوم الانتخابات».

وأعلنت حملة بايدن، أمس الخميس، حصوله حتى الآن على 254 من أصوات المجمع الانتخابي، فيما حصل ترامب على 214. ويجب أن يحصل المرشح على 270 صوتاً من المجمع الانتخابي لدخول البيت الأبيض. ولم يحدد حتى الآن لمن سيصوت كبار الناخبين الثلاثة في الإسكا، لكن لم يفز أي ديمقراطي بهذه الولاية منذ عقود، ما يجعل نتيجة التصويت فيها شبه محسومة. وفي أريزونا (11 من كبار الناخبين)، حصل بايدن على 50,5 في المائة من الأصوات في الاقتراع الشعبي، مقابل 48,1 في المائة لصالح ترامب، بفارق 68 ألف صوت، بعد فرز 86 في المائة من الأصوات حتى أمس الخميس. وقدّر تلفزيون «فوكس» ووكالة «أسوشييتد برس»، ليل الثلاثاء الأربعاء، أن المرشح الديمقراطي فاز في هذه الولاية، إذ اعتبرا أن من المستحيل أن يتدارك الرئيس تأخره. لكن وسائل إعلام أخرى، على غرار «نيويورك تايمز» و«سي إن إن»، فضلت التريث قبل إعلان فوز أحد المرشحين في الولاية التي تصوت عادة للجمهوريين. ورجحت السلطات المحلية أنه لا يمكن إنهاء الفرز قبل اليوم الجمعة.

وفي جورجيا (16 من كبار الناخبين)، تم فرز 99 في المائة من الأصوات في هذه الولاية التي تصوت عادة للجمهوريين. ويتصدر ترامب النتائج فيها منذ مساء الثلاثاء الماضي، لكن الفارق تراجع تدريجياً، واستقرت النسب عند 49,5 في المائة مقابل 49,2 في المائة على التوالي، وفق وسائل الإعلام الأميركية. وفي نيفادا (6 ناخبين كبار)، تم فرز 86 في المئة من الأصوات في هذه الولاية التي اختارت الديمقراطية هيلاري كلينتون عام 2016. ويتصدر بايدن النتائج فيها بحصوله على 49,3 في المائة مقابل 48,7 بالمائة لترامب. وفي بنسلفانيا (20 من كبار الناخبين)، أعلن ترامب، في تغريدة، فوزه بالولاية على الرغم من عدم الانتهاء من الفرز، وفي كارولينا الشمالية (15 من كبار الناخبين)، تم فرز 95 بالمائة من الأصوات في هذه الولاية الجمهورية تقليدياً، وحالياً يتقدم ترامب (50,1 بالمئة) على جو بايدن (48,7 بالمئة).

> **اتهم مراقبون أوروبيون ترامب باستغلال فاضح للسلطة**
>
> **دان ترامب الإخفاق «التاريخي» لمنظمي استطلاعات الرأي**

وقال بايدن، في خطاب مقتضب في منزله في ويلمنغتون بولاية ديلاوير، وقد وقفت بجانبه السيناتورة كامالا هاريس التي اختارها لمنصب نائبة الرئيس: «أنا لم آت لأقول إننا فزنا»، موضحاً «لكني أتيت لأقول لكم إنه عندما تنتهي عمليات الفرز، نعتقد أننا سنكون الفائزين». وأضاف أنه عندما تعرف النتيجة، سيكون قد حان الوقت «لوضع الخطابات العدوانية التي أطلقت خلال الحملة، وراءنا»، مقدماً نفسه على أنه موحد لبلد منقسم بعمق. وأضاف «من أجل أن نتقدم، يجب أن نكف عن معاملة مارضينا كأعداء». ولم يصل بايدن إلى حد إعلان فوزه، لكنه أطلق موقعاً إلكترونياً للتحول إلى بيت أبيض يقوده الديمقراطيون، أطلق عليه فريقه اسم «بيلدباك بتر»، أي «إعادة بناء للأفضل». وقال الموقع «إدارة بايدن/ هاريس جاهزة للعمل من اليوم الأول».

دعاوى قضائية

وقال ترامب في تغريدة، أمس الخميس، إن «جميع الولايات التي ادعى بايدن أخيراً (الفوز بها) سوف يتم الطعن فيها قانوناً من قبلنا، بسبب تزوير الاقتراع وتزوير الانتخابات في الولايات. الكثير من الأدلة. فقط تحققوا من وسائل الإعلام. سوف نفوز! أميركا أولاً!». وأعلن فريق حملة ترامب عن أول دعوى قضائية في ولاية ويسكونسن، حيث فاز بايدن بفارق أقل من واحد في المائة حسب النتائج شبه الكاملة، كما ذكرت وسائل إعلام أميركية عدة. ويريد الجمهوريون المطالبة بإعادة فرز الأصوات، وطلبوا من قاض محلي إعادة النظر في الأصوات التي تم فرزها بالفعل. وكانوا قد قدموا طلباً لتعليق فرز الأصوات في ولاية بنسلفانيا، كما طلبوا وقف الفرز في ولاية ميشيغن. وتتّهم حملة ترامب القيّمين على العملية الانتخابية بمنع «مراقبيها» من الاقتراب لمسافة تقل عن نحو ثمانية أمتار من الموظفين المكلفين بالفرز. وذكرت شبكة «فوكس نيوز» أن حملة ترامب تخطط لرفع دعوى تزعم التلاعب بأصوات الناخبين في نيفادا. وخسر فريق ترامب الدعوى التي رفعها في جورجيا لإلزام كل مقاطعات الولاية بفصل كل بطاقات الاقتراع التي تصل متأخرة. وتوجّه عدد من محامي ترامب، وبينهم رود جولياني، إلى فيلادلفيا. وقبل موعد الانتخابات، رُفعت إلى المحكمة العليا شكاوى عدّة حول التصويت عبر البريد. وقال مدير حملة الرئيس الانتخابية بيل ستيبين: «نتخذ إجراءات قانونية لتعليق عملية فرز الأصوات في انتظار شفافية أكبر».

وفي نهاية حملة طويلة اتسمت بحدة استثنائية وتأثرت بوباء كورونا، تكشف النتائج أن ترامب لم يواجه الرفض الانتخابي الذي توقعته استطلاعات الرأي، ما يثبت أنه حتى لو هزم، تبقى قاعدته الانتخابية وفية له إلى حد كبير. ودان المرشح الجمهوري إخفاقاً كبيراً على مستوى «تاريخي» لمنظمي استطلاعات الرأي. وكتب، في تغريدة: «مساء أمس (الأول) كنت متقدماً بفارق جيد في العديد من الولايات الرئيسية»، مضيفاً «بعد ذلك، بدأ يختفي (هذا الفارق) الواحد تلو الآخر بطريقة سحرية بظهور وفرز أصوات مفاجئة». لكن حتى الجمهوريين صدموا بتهديد الرئيس باللجوء إلى القضاء. وكتب النائب الجمهوري آدم كينزينجر، في تغريدة: «توقف. سيتم احتساب أوراق الاقتراع. إما أن تخسر أو تفوز. وستقبل أميركا ذلك. الصبر فضيلة». وقال زعيم الغالبية الجمهورية ميتش ماكونل «لم نعرف بعد هوية الفائز بالانتخابات الرئاسية».

ولم يسبق أن شارك هذا العدد من الناخبين في انتخابات. فقد أدلى 160 مليون ناخب بأصواتهم، وقدرت نسبة المشاركة بـ66,9 في المائة مقابل 59,2 في المائة في انتخابات 2016، حسب مركز «يو أس إيليكشنز بروجيكت». وفاق تدفق بطاقات الاقتراع البريدية قدرات مراكز فرز الأصوات، بسبب الإقبال على هذا النوع من التصويت في أجواء أزمة كورونا. وسيستغرق فتح الظروف البريدية والتدقيق في أوراق الاقتراع أياماً عدة في بعض المدن، خصوصاً في فيلادلفيا، معقل الديمقراطيين. وقال المتخصص في القانون الانتخابي في جامعة ولاية أوهايو إد فولي، لوكالة «فرانس برس»، إنه إذا تدخّل القضاء كما حدث في العام 2000 «فقد تستمر العملية أسابيع».

توترات أمنية

ومع تصاعد التوتر، تجمع نحو 200 من أنصار ترامب، بعضهم مسلح ببنادق ومسدسات، أمام مركز اقتراع في فينكس بولاية أريزونا بعد تردد شائعات لا تستند لدليل عن عدم احتساب أصوات للرئيس الجمهوري. وردد المحتجون هتافات تقول «أوقفوا السرقة» و«احسبوا صوتي». وتجمع المحتجون، وأغلبهم دون كمامات، خارج إدارة انتخابات مقاطعة ماريكوبا في فينكس، في حين تقدم المرشح بايدن بفارق ضئيل في هذه الولاية. وفي ديترويت، منع مسؤولون نحو 30 شخصاً، معظمهم جمهوريون، من دخول مقر يجري فيه إحصاء الأصوات وسط مزاعم بأن الفرز في ميشيغن يشوبه التزوير. وطالب محتجّون مناهضون لترامب في مدن أخرى باستمرار فرز الأصوات. واعتقلت الشرطة 11 شخصاً وصادرت أسلحة في بورتلاند بولاية أوريغون بعد أنباء عن أعمال شغب، كما حدثت اعتقالات في نيويورك ودنفر ومينيابوليس. كما تظاهر العشرات من أنصار بايدن في نيويورك للمطالبة باحتساب كل الأصوات. ومن المزمع إقامة أكثر من 100 تجمع في أنحاء البلاد حتى غد السبت.

الانضمام مجدداً لاتفاق المناخ

أعلن المرشّح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية جو بايدن، أمس الخميس، أنّ الولايات المتّحدة ستنضمّ مجدّدًا، مطلع اليوم الأوّل لولايته، إذا فاز، الى اتّفاق باريس المناخي الذي انسحبت منه رسميا، أمس الاول. وقال بايدن، في تغريدة: «غادرت إدارة ترامب رسميا اتفاق باريس المناخي. في غضون 77 يوما بالضبط سننضمّ إليه إدارة بايدن»، في إشارة الى 20 يناير/كانون الثاني المقبل تاريخ بدء الولاية الرئاسية المقبلة.

رصد

ترقب فرنسي وتريث روسي... وسخرية إيرانية

تراوحت ردود الفعل الدولية، أمس الخميس، على تطورات الشأن الانتخابي الرئاسي في الولايات المتحدة، بين إبداء القلق من المنحى الذي من الممكن أن يسلكه تشكيك أي من المرشحين للرئاسة، الرئيس دونالد ترامب ومنافسه جو بايدن، بالنتائج النهائية، والتعبير عن المتابعة الحذرة لعملية فرز الأصوات. ولم تخف دول، كفرنسا، تمنياتها بتحسن العلاقة العابرة للأطلسي خلال المرحلة المقبلة، أياً تكن نتيجة الاستحقاق الأميركي، في إشارة مبطنة إلى التراجع الذي طرأ على هذه العلاقة خلال السنوات الماضية، في عهد ترامب. كما أبدت إيران، على لسان المرشد علي خامنئي، سخريتها من اتهامات التزوير التي وجهها الرئيس الأميركي للهيئات المكلفة فرز الأصوات في بعض الولايات، وذلك في إطار حالة العداء الدائمة بين البلدين، والتي اتسمت في عهد ترامب بالتوتر العالي، وتشديد العقوبات على طهران.

وأكد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس، أنه ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بناء «علاقة جديدة عبر الأطلسي» بعد الانتخابات الأميركية، أياً تكن نتيجتها. وقال لودريان «سيكون علينا إعادة بناء علاقة جديدة عبر الأطلسي تشكل شراكة جديدة»، رافضاً اتخاذ موقف مؤيد لأحد المرشحين أو ترامب. ورأى أن «اختيار الرئيس يعود إلى الأميركيين. وينبغي علينا بعدها أن نعمل مع الديمقراطية المنتخبة ومع الحكومة الأميركية الجديدة، مهما حصل». لكن لودريان أكد أن طرفي العلاقة الأطلسية لن يعودا «إلى الوضع الذي كان سائداً، إلى نوع من الماضي في العلاقة العابرة للأطلسي»، في إشارة إلى ما رسخته الترامبية من متغيرات. لكن الوزير الفرنسي وضع ذلك في إطار أن «ما تغيّر هو واقع أن أوروبا أكدت سيادتها منذ 4 سنوات على صعيدي الأمن والدفاع واستقلاليتها الاستراتيجية». ومتحدثاً عن عهد ترامب، قال لودريان إنه «منذ 4 أعوام، خرجت أوروبا من سباتها، وبدأت تأكيد نفسها على أنها قوة». وأشاد الوزير الفرنسي بـ«التاريخ الطويل، والقيم والانتصارات والمعارك المشتركة» بين أوروبا والولايات المتحدة، مؤكداً أنه «تجب مواصلتها، حتى إذا كان لدينا منذ 4 سنوات اختلافات كبيرة».

وفي ألمانيا، تواصل التحذير من الوضع الأمني في حال فوز ترامب، وفي السياق، أبدى زعيم «الليبرالي الحر» كريستيان ليندنر ذهوله لادعاء ترامب الفوز قبل انتهاء فرز الأصوات، محذراً من «بداية لحالة صراع ماساوية في الديمقراطية الأميركية». كما رأت الزعيمة المشاركة للحزب الاشتراكي الديمقراطي ساسكيا أسكن، إن ترامب يتصرف بطريقة منافضة للديمقراطية. وكان وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، قد دعا الأربعاء، المسؤولين الأميركيين إلى ترسيخ «الثقة» بـ«العملية الانتخابية». وقال ماس في بيان إن نسبة الاستقطاب مرتفعة جداً، مشدداً على ضرورة «التحلي بالصبر وانتظار» انتهاء الفرز، وذلك بعد إبداء وزيرة الدفاع الألمانية أنيغريت كرامب - كارنباور قلقها من أزمة دستورية في أميركا.

أما الموقف الروسي، فاتسم بالحذر إزاء مجريات ما بعد يوم الاقتراع الرئاسي في الولايات المتحدة. وقال المتحدث باسم الكرملين، ديميتري بيسكوف، للصحافيين، إن «الوضع الذي يتطور (في الولايات المتحدة) لا يسمح لنا بالتعليق بأي شكل من الأشكال». وأضاف «إننا نفضل، بالطبع، أخذ استراحة، وانتظار توضح الأمور حول ما يجري هناك».

بدورها، قالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في إفادة صحافية، إن موسكو «تتابع عن كثب تحديد نتائج الانتخابات التي جرت في فترة تفشي وباء كورونا، لكنني أثق بأن نفهم، حتى اللحظة لم يتم تحديد الفائز، والمرشحان متساويان تقريباً والفارق بينهما ضئيل جداً. لقد لفتنا الانتباه إلى حقيقة أن كلا من دونالد ترامب وجو بايدن قد أعلن ثقته في فوزه. والرئيس الحالي يتحدث علناً عن التزوير المحتمل ونيته رفع دعاوى قضائية في عدد من الولايات». وأعربت زاخاروفا عن أمل بلادها في أن «تسمح الآليات القانونية الموجودة في الولايات المتحدة، مع الامتثال الكامل للدستور، بتحديد رئيس الدولة المستقبلي، وفي أمر أهم من ذلك، بتفادي اندلاع اضطرابات واسعة النطاق في البلاد».

على المقلب الإيراني، سخر المرشد الأعلى علي خامنئي من الانتخابات الرئاسية الأميركية، واصفاً إياها بـ«الاستعراض». وكتب خامنئي في رسالة نشرت ليل الأربعاء - الخميس على حسابه على «تويتر» باللغة الإنكليزية: «يا له من استعراض! يقول أحدهما إنهما انتخابات الأكثر تزويراً في تاريخ الولايات المتحدة. ومن يقول ذلك؟ الرئيس الأميركي الحالي». وتابعت التغريدة أن «خصمه (أي جو بايدن) يقول إن ترامب ينوي تزوير الانتخابات. هذه هي الانتخابات الأميركية والديمقراطية في الولايات المتحدة». من جهته، هاجم روحاني أمس نظيره الأميركي المنتهية ولايته، وذلك غداة تأكيده أن بلاده غير مهتمة بمعرفة هوية الفائز في هذه الانتخابات. وقال روحاني إن بلاده أمضت أسوأ أيامها خلال فترة رئاسة ترامب. وتابع أن «ذاك الذي يقبع في البيت الأبيض لم يقدم على تخفيف العقوبات المفروضة على بلادنا حتى في فترة تفشي وباء كورونا، لكنني أثق بأن النصر سيكون لشعبنا في نهاية المطاف»، مجدداً تأكيده على أن نتيجة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، لا تهم بلاده.

(رويترز، فرانس برس، الأناضول)

> **دعت ألمانيا إلى الصبر وانتظار انتهاء فرز الأصوات**

تقرير

مخاوف إسرائيلية من تقدم المرشح الديمقراطي

صالح النعامي
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

يسود قلق كبير في إسرائيل من فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن على حساب دونالد ترامب، وسط مخاوف من أن يؤدي هذا الاحتمال إلى تحولات لا تصب في مصلحة تل أبيب. وفي الوقت الذي حاول فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلزام بايدن، إذا فاز، بالخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية، المعروفة باسم «صفقة القرن»، معتبراً أنه «ليس بوسع رئيس ديمقراطي إيقاف تطبيق خطة (الرئيس دونالد) ترامب»، ذكر تقرير بثته هيئة البث الإسرائيلية العامة، (كان)، مساء أمس الأول، أن السلطة الفلسطينية أبلغت جهات أوروبية بأنها ستكون مستعدة للعودة للتنسيق الأمني مع الاحتلال في حال فاز بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية. وزعم التقرير أن مسؤولين رفيعي المستوى في السلطة الفلسطينية أعلنوا في محادثات مغلقة مع أطراف أوروبية أن السلطة تعتزم أيضاً استلام أموال الضرائب والرسوم التي تجبيها دولة الاحتلال لصالحها. وبين التقرير أن الضائقة المالية للسلطة الفلسطينية تفاقمت في الفترة الأخيرة، وأنها اضطرت لاستدانة من البنوك ولتلقي المساعدات، إلى جانب خفض رواتب العاملين في صفوفها ومؤسساتها.

اعتبر نتنياهو أنه ليس بوسع رئيس ديمقراطي إيقاف صفقة القرن (سول لوب/فرانس برس)

ذاته على الطاولة داخل البيت الأبيض. ولم يستبعد كهانا أن يفضي الخلاف بشأن الاتفاق النووي مع إيران إلى أول مواجهة بين إسرائيل وإدارة بايدن، التي استبعد أن تنجح في إقناع طهران بقبول التعديلات التي تريدها على الاتفاق.

وفي ما يتعلق بالشأن الفلسطيني، توقع كهانا أن ينجح الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي في إجبار بايدن على العودة عن الكثير من القرارات التي اتخذها ترامب، وضمن ذلك إعادة فتح مكاتب «منظمة التحرير الفلسطينية» في واشنطن، وإعادة الموازنات المخصصة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). ولم يستبعد أن تفتح الولايات المتحدة قنصلية في القدس الشرقية إلى جانب مطالبة تل أبيب بوقف البناء في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وتوقع أن يشهد عهد بايدن التراجع عن «مسلمة» حكمت الإدارات الأميركية حتى الآن وتتمثل في عدم إثارة جدل خلافي علني مع إسرائيل، وذلك بسبب تأثير «اللوبي المتطرف داخل الحزب الديمقراطي».

وفي السياق، حذرت صحيفة «جيروزاليم بوست» من أن إطالة أمد حسم نتائج الانتخابات الأميركية قد تفضي إلى فوضى في منطقة الشرق الأوسط تهدد مصالح إسرائيل. ولفتت إلى أن توجه ترامب للمحكمة العليا في الولايات المتحدة للطعن في نتائج الانتخابات سيطيل أمد الحسم، ويقلص من قدرة صناع القرار في واشنطن على التفرغ لمواجهة بؤر التوتر في المنطقة. ولفتت إلى أن ما يفاقم الأمور خطورة هو حقيقة أن قرار الولايات المتحدة بتصعيد العقوبات على إيران أدى إلى عزلة واشنطن، وهي العزلة التي عكسها رفض الدول الأوروبية والصين وروسيا تمديد فرض حظر توريد السلاح لإيران، موضحة أن تعاظم مستويات الاستقطاب داخل الولايات المتحدة سيقلص فرص بلورة إجماع حزبي أميركي للضغط على إيران. وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست»، أمس الخميس، أن نتنياهو يحاول إلزام بايدن، في حال فوزه في الانتخابات، بخطة «صفقة القرن». وأشارت إلى أن نتنياهو سبق أن أبلغها بأنه «ليس بوسع رئيس ديمقراطي إيقاف تطبيق خطة ترامب». لافتة إلى أنه قصد بشكل خاص ضرورة أن يدعم بايدن، إذا انتُخب رئيساً، مخطط ضم أجزاء من الضفة الغربية، وباقي مضامين «صفقة القرن». ونقلت عن نتنياهو قوله «في حال الشروع بتطبيق الخطة، فإنه سيجري تثبيتها بحيث لا يمكن لإدارة أميركية قادمة التراجع عنها. فكل إدارة، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية، مطالبة بالتصرف وفق الواقع الجديد، وعليهم أن يأخذوا ما تمّ بالفعل في الحسبان». وحسب الصحيفة، فقد أكد نتنياهو أن إجراء الانتخابات الأميركية ليس «عاملاً» يُحدد ما إذا كانت إسرائيل ستطبق مخطط ضمّ أجزاء من الضفة الغربية أو لا، مشدداً على أنه سيعمل «بشكل جيد مع كل رئيس ديمقراطي أو جمهوري».

إلى ذلك، ذكر تقرير بثته هيئة البث الإسرائيلية العامة، (كان)، مساء أمس الأول، أن السلطة الفلسطينية أبلغت جهات أوروبية بأنها ستكون مستعدة للعودة للتنسيق الأمني مع الاحتلال في حال فاز بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية. وزعم التقرير أن مسؤولين رفيعي المستوى في السلطة الفلسطينية أعلنوا في محادثات مغلقة مع أطراف أوروبية أن السلطة تعتزم أيضاً استلام أموال الضرائب والرسوم التي تجبيها دولة الاحتلال لصالحها. وبين التقرير أن الضائقة المالية للسلطة الفلسطينية تفاقمت في الفترة الأخيرة، وأنها اضطرت للاستدانة من البنوك ولتلقي المساعدات، إلى جانب خفض رواتب العاملين في صفوفها ومؤسساتها.

شرق غرب

نتنياهو يمتدح قرار مالاوي تدشين سفارة بالقدس

أثنى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس الخميس، على قرار مالاوي تدشين سفارة لها في القدس المحتلة. ووصف نتنياهو، خلال لقائه وزير خارجية مالاوي أزينيار مكاكا، القرار بـ«اليوم الكبير»، مشيرا إلى أن إسرائيل تولي اهتماماً كبيراً للعلاقات مع الدول الأفريقية. ووعد نتنياهو بتوثيق التعاون مع مالاوي في مجالات عدة.

(العربي الجديد)

نادي الأسير: تصفية ممنهجة بحق ماهر الأخرس

أكد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الخميس، أنه لا حلول جديدة بشأن قضية الأسير ماهر الأخرس المضرب عن الطعام لليوم 102 على التوالي، معتبراً أن ما يجري بحقه بمثابة تصفية وإعدام بطيء ممنهج، تُشارك فيه أجهزة الاحتلال الإسرائيلي بمستوياتها كافة. وأوضح نادي الأسير أن أمر الاعتقال الإداري بحق الأخرس ينتهي في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، إلا أن احتمال تجديده وارد، فيما يبقى قرار المحكمة العليا المتمثل بتجميد الاعتقال خدعة.

(العربي الجديد)

قتلى وجرحى بتفجيرين في ديالى

قتل عدد من المواطنين العراقيين، وأصيب آخرون، بينهم عناصر أمن، بتفجيرين متعاقبين، وقعا في بلدة العبارة بأطراف مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى، شرقي بغداد. وأوضح مدير البلدة شاكر التميمي، أن «عبوة ناسفة انفجرت في أطراف قرية زهرة التابعة للبلدة، ما تسبب بمقتل 3 نساء وإصابة مدني»، مضيفاً أن «عبوة أخرى مزروعة قرب الأولى، انفجرت على دورية للشرطة وصلت إلى المكان لإخلاء الجرحى، ما أسفر عن مقتل شرطي وإصابة 3 آخرين».

(العربي الجديد)

الصومال: تشكيل اللجان الخاصة بالانتخابات

أعلن رئيس الوزراء الصومالي، محمد حسين روبلي (الصورة)، أول من أمس الأربعاء، تشكيل لجنة انتخابية فيدرالية مشتركة بين الحكومة الصومالية والولايات الفيدرالية، استعداداً للانتخابات النيابية والرئاسية المزمع إجراؤها أواخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وتتألف اللجنة بحسب روبلي، من 25 عضواً. وتجري الانتخابات وفق الحكومة، ما بين 1 ديسمبر/ كانون الأول حتى العاشر منه، لمجلس الشيوخ، على أن تنتهي انتخابات أعضاء البرلمان نهاية ديسمبر، لتبدأ انتخابات الرئاسة بحلول يناير/ كانون الثاني 2021.

(العربي الجديد)

«التحالف» السعودي يدمر مسيّرة للحوثيين

أعلن «التحالف» السعودي، أمس الخميس، اعتراض وتدمير طائرة مسيرة مفخخة أطلقها الحوثيون باتجاه السعودية. وأوضح «التحالف» في بيان، أن قواته «اعترضت ودمرت طائرة مسيرة مفخخة أطلقتها مليشيات الحوثي باتجاه الأراضي السعودية». ولم يقدم البيان تفاصيل حول وجهة المسيرة، فيما لم يصدر عن جماعة الحوثيين أي تعليق.

(الأناضول)

قضية

العراق
فراغ دستوري متعمّد
مصالح سياسية وراء تعطيل المحكمة الاتحادية

لا تزال المحكمة الاتحادية العليا في العراق، وهي أعلى سلطة قضائية معطلة، بفعل عدم تمرير قانونها في البرلمان، أو حلّ إشكالية نقص أعضائها، فيما تدخل المصالح السياسية عاملاً في ذلك، لا سيما من جهة عدم المتحمسين لإجراء الانتخابات المبكرة.

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

يؤكد مسؤولون عراقيون أن الفراغ الدستوري الذي دخله العراق بسبب تعطيل المحكمة الاتحادية بفعل اختلال نصاب أعضائها، والتي لم يستطع البرلمان تجاوز الخلافات السياسية بشأن تمرير قانونها المعطل، خطيرٌ، لا سيما مع عدم وجود آلية قانونية تُخوّل أي جهة أخرى القيام بمهام المحكمة الغائبة. ووسط حديث عن جهات مستفيدة من تعطيل عمل المحكمة، تستمر حالة الشدّ والجذب بشأن قانونها. وبينما لم يحدد أي موعد لإقرار هذا القانون، يُحمّل مراقبون البرلمان مسؤولية إهمال هذا الملف الحسّاس.

والمحكمة الاتحادية هي أعلى سلطة قضائية في العراق، بحسب الدستور، ومهمتها الفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية، وتفسير النصوص الدستورية، والمصادقة على نتائج الانتخابات، والنظر بطعون القوانين والتشريعات المختلف عليها داخل البرلمان. وشكّلت المحكمة في العام 2005 بعد الغزو الأميركي للبلاد، وتضم 8 أعضاء، توفي اثنان منهم، وأحيل ثالث للتقاعد بعد تجاوزه الـ70 عاماً، ما يجعل نصاب المحكمة مختلاً، ويجعلها غير قادرة على اتخاذ أي قرار.

ويدخل الجدل حول مشروع قانون المحكمة الاتحادية المقدم إلى البرلمان شهره الرابع على التوالي، وهو يتعلق بإدخال فقهاء في الشريعة الإسلامية كقضاة فيها. وتعارض قوى سياسية ذلك، أبرزها الكتل الكردية وعدد من كتل العرب السنية وكتل الأقليات. وتؤكد مصادر برلمانية عراقية لـ«العربي الجديد»، أن ثمة ملامح اتفاق غير معلن بين قوى عدة، لعرقلة القانون، الذي يقف حاجزاً أمام إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة، إذ إن بقاء المحكمة مختلة النصاب لا يسمح بإجراء الانتخابات. وانهى البرلمان العراقي في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي قراءة ثانية لمسودة قانون المحكمة الاتحادية، من دون التوصل إلى أي اتفاق حيال الفقرات المختلف عليها.

عضو اللجنة القانونية البرلمانية، حسين العقابي، قال لـ«العربي الجديد»، إن «الفراغ الدستوري متحقق حالياً، بحكم أن مؤسسة أساسية في الدولة معطلة ولا تؤدي مهامها الدستورية، فتعطيل المحكمة ابتداء هو خلل جسيم في بنية الدولة»، مبيناً أن «أي تنازع ممكن أن يحصل اليوم، لا يمكن للمحكمة أن تأخذ دورها فيه، لأن نصابها معطل». وأكد العقابي أن «الفراغ الحالي لا يقل عن الفراغ الذي من الممكن أن يحصل بغياب الحكومة أو البرلمان أو أي مؤسسة دستورية أخرى، فالخلل خطير جداً، لاسيما أننا في حال أي طارئ لا يمكن لنا أن نلجأ به إلى محكمة معينة بعد تعطيل نصاب المحكمة الاتحادية». وأكد النائب العراقي أن «الخلاف على قانون المحكمة الاتحادية، سواء أكان بالنسبة إلى قانون التعديل أم القانون الأصلي الذي عملت به المحكمة في السنوات الماضية، فالأصل في تأخيره هو الإهمال». ورأى أن «هناك خللاً وتقصيراً كبيراً من البرلمان بعدم المضي من أجل تشريع القانون، لاسيما أن هذا القانون جاهز للتشريع، والخلافات بشأنه بسيطة». ولم يستبعد العقابي وجود «نوايا مبيتة من قبل الأطراف المتنفذة بالمشهد السياسي، في إبقاء المشكلة لتعطيل إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة». ورأيه، فإن هذه القوى «تحاول استنزاف الوقت لشهور عدة، وتجازف بمستقبل الدولة العراقية ومستقبل النظام القضائي والمؤسسات الدستورية». ومن شروط إجراء الانتخابات التي يعد لها العراق، إكمال نصاب المحكمة الاتحادية، التي تعد الجهة الوحيدة المخولة المصادقة على نتائج الانتخابات، إلا أنها مختلة النصاب منذ نهاية العام الماضي، بعد إحالة أحد أعضائها للتقاعد، ومن ثم وفاة عضوين لاحقاً، في وقت لا تستطيع فيه المحكمة تعيين بدلاء بسبب إلغائها سابقاً النص القانوني الوحيد الذي ينظم عملها، ليتوقف إكمال نصابها على تشريع قانونها في البرلمان.

من جهته، أكد النائب عن تحالف «عراقيون»، حسن خلاطي، وجود صعوبة بتمرير قانون المحكمة في البرلمان، كونه يحتاج الى توافق واسع بين الكتل السياسية. وقال خلاطي في إيجاز صحافي قدمه مطلع الأسبوع الحالي، إن «القانون يحتاج الى تصويت ثلثين من أعضاء البرلمان، وهو أمر صعب للغاية، إن لم يكن مستحيل التحقيق خلال هذه الفترة»، مؤكداً أن «تمرير القانون لا يمكن فصله عن الأوضاع السياسية في البلد، فنحن أمام وقت ضيق وموعد الانتخابات المبكرة لا يسمح بتأخر إكمال نصاب المحكمة». ولذلك فإن تمرير القانون، يحتاج برأيه الى «توافق واسع لكي يمرر، لكن هذا الأمر غير ممكن في الفترة الحالية».

ولفت النائب العراقي إلى أن «السعي حالياً داخل البرلمان هو لتمرير التعديل على القانون (إنهاء الإشكال القضائي بعد نقص العضوية في المحكمة)، وليس القانون، إذ إن التعديل يحتاج الى اغلبية بسيطة لتمريره برلمانياً (83 نائباً فقط)». ورأيه، فإنه «من الممكن أن يتم ذلك، لاسيما أن البرلمان قرأ التعديل قراءة ثانية»، مؤكداً أن «تعديل القانون سيتيح إكمال نصاب المحكمة، ويمنحها فرصة ممارسة مهامها». واشار خلاطي إلى أنه «قد تم وضع مادة قانونية تسمح للمحكمة، وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى، بترشيح أسماء إلى رئيس الجمهورية، ليتولى مهمة إصدار مرسوم جمهوري بتعيينهم، على أن يكونوا من قضاة الصف الأول، ليكتسبوا عضوية المحكمة».

مراقبون أكدوا أن هناك جهات مستفيدة من تعطيل عمل المحكمة، وتهدف من ذلك إلى تحقيق اجندات ومصالح معينة. وقال رئيس مركز التفكير السياسي، إحسان الشمري، لـ«العربي الجديد»، إن «غياب المحكمة الاتحادية، وبحكم كونها تحتل فصلاً معلوماً ضمن الدستور العراقي، واهميتها تكمن في الفصل بين النزاعات بين مؤسسات الدولة، يؤكد أن جزءاً من الدستور العراقي مغيب، ولم يضع النص الدستوري البتة للحلول بدل غياب المحكمة، أو إناطة المهام لأي من مؤسسات الدولة الأخرى».

واوضح الشمري أنه «حتى مجلس القضاء الأعلى لا يستطيع أن يكون بديلاً عن المحكمة الاتحادية، لأن الدستور كان دقيقاً وواضحاً، حيث المهام المنوطة بالمحكمة الاتحادية هي حصراً من صلاحياتها». ومن جانب اخر، شرح النائب أن المحكمة لها العلوية في تفسير النصوص الدستورية، وهذا أيضاً اختصاص حصري»، مشيراً إلى أنه «بغياب عضوين عن نصاب المحكمة، وفي ظلّ عدم وجود تشريع قانون لاستبدال الأعضاء، جُمّدت المحكمة بشكل كامل».

يعطل غياب المحكمة الاتحادية إجراء الانتخابات (حيدر حمداني/فرانس برس)

مسؤولية البرلمان

حمّل رئيس مركز التفكير السياسي إحسان الشمري البرلمان مسؤولية التعطيل، كونه لم يأخذ بالاعتبار اهمية وجود المحكمة، ولذلك لم يقر تشريع فقرة استبدال الاعضاء ضمن قانونها. ويرابه «لا معالجة لهذا الفراغ إلا بإقرار قانون المحكمة او تعديل الفقرة التي تخص استبدال الاعضاء».

تقرير

جولة ثالثة من حوار بوزنيقة الليبي
تشي التصريحات الأممية الصادرة أخيراً باستعجال التوصل لإنهاء الأزمة الليبية في ملتقى تونس، فيما لا تزال تعقيدات الداخل بلا حل

الرباط، طرابلس ـ **العربي الجديد**

تواصل الصمت الرسمي في ليبيا، أمس الخميس، حيال ما يشهده الملف الليبي من حراك، وخصوصاً في ما يتعلق بنتائج محادثات وتوصيات لقاءات غدامس العسكرية (اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التي تضم طرفي الصراع، حكومة الوفاق وعليشية خليفة حفتر)، والتي جرت يوم الإثنين والثلاثاء الماضيين. ويزيد ذلك من ضبابية المشهد، قبل أيام من انعقاد ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس، المرتقب في 9 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. لـ«وضع خريطة طريق حازمة جداً نحو الانتخابات مع معايير مرجعية»، بحسب تصريحات لرئيسة البعثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز. ويبدو أن الخريطة ستكون الحاسمة التي ستفصل بين الفوضى الليبية، وترتيبات السلام المقبل في البلاد. وفي هذا الإطار، أكد المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوغاريك، أول من أمس، أن صدور قرار داعم لوقف النار سيفيد تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، مضيفاً أن «الصوت السريع والموحد من مجلس الأمن مفيد دائماً للأطراف الليبية، ولجهودنا لتحقيق السلام والاستقرار». من جهته، جدّد الرئيس التونسي قيس سعيّد، الأربعاء، التأكيد أن الحل في ما يتعلق بالأزمة الليبية، لا يمكن أن يكون إلا من الليبيين أنفسهم.

ووسط الغموض الذي يحيط بالمحادثات السياسية، تتواصل الزيارات المكوكية التي يجريها قادة ليبيا إلى عواصم عربية بوتيرة عالية. ففضلاً عن الزيارة الرسمية التي يجريها وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا، للقاهرة، انعقدت أمس جولة جديدة بين وفدي مجلسي الدولة ونواب طبرق في مدينة بوزنيقة في المغرب، وذلك بعد نحو شهر من التوقيع هناك على مسودة اتفاق بشأن معايير اختيار شاغلي المناصب السيادية السبعة المنصوص عليها في المادة 15 من الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات. وقال مصدر من المجلس الأعلى للدولة، لـ«العربي الجديد»، إن الجولة الثالثة من الحوار الليبي بوزنيقة هي بين لجنتي حوار المجلسين 13+13، لمناقشة الاتفاق النهائي على المناصب الدستورية، التي تم التوافق حولها سابقاً. وأشار إلى أن ممثلي الوفدين سيحاولان الوصول إلى توافق حول السلطة الرئاسية والتنفيذية.

ورغم تشديد البعثة الأممية على ضرورة أن ينتهي ملتقى تونس للحوار إلى تحديد أقرب وقت ممكن لانتخابات تنهي مراحل الانتقال السياسي، إلا أن كواليس الداخل الليبي لا تتحدث عن ذلك، بل تشير إلى تركز لقاءات تونس على سيناريوين. ويرتبط الأول، بتعديل سلطة المجلس الرئاسي الحالي بـ3 رؤوس تمثل أقاليم ليبيا الثلاثة وحكومة منفصلة، تبقى على فائز السراج في منصبه كرئيس للمجلس الرئاسي ومنح رئاسة الحكومة لشخصية من برقة، مع الإبقاء على باشاغا في الداخلية. وتدعم تركيا هذا السيناريو. أما السيناريو الثاني، فيتحدث عن اختيار عقيلة صالح رئيساً لمجلس رئاسي جديد، مع عضوين آخرين من الغرب والجنوب الليبي، مع اختيار باشاغا رئيساً للحكومة الجديدة الموحدة، وهو الخيار الأكثر تداولاً بين الأوساط التي تستشارك في ملتقى تونس. هذان السيناريوان، هما مُجمل ما ذكرته مصادر ليبية، حكومية من طرابلس وبرلمانية من طبرق، لـ«العربي الجديد»، لكن ترجيح السيناريو الثاني تسانده المعطيات في المغرب، وأكدت المصادر أن وفدي «الدولة» ونواب طبرق «لم ينجحا في التوافق على تعديل المجلس الرئاسي كمقترح يقدمانه للمشاركين في لقاء تونس، ويسهل عليهم عملية اختيار سلطة جديدة موحدة». هذا الأمر عكسته تصريحات أسعد الشرتاح، عضو مجلس النواب، الذي شدد على رفض «تكليف حكومة خارج إطار الأجسام الموجودة حالياً»، موضحاً في تصريح صحافي، أنه «إذا كان لا بد من مرحلة انتقالية، فيجب أن تكون بانتخاب من الشعب، ثم يجري تكليف حكومة».

كما يسند السيناريو الثاني الزيارة الحالية التي يجريها باشاغا للقاهرة، بتنسيق أميركي، للقاء مسؤولين مصريين لبناء ثقة بينه وبين القاهرة من أجل ضمان عدم اعتراضها على توليه منصب رئاسة الحكومة المقبلة، بحسب مصادر تحدثت في وقت سابق لـ«العربي الجديد».

وبحسب تصريحات ولمامي لتلفزيون ليبي ليل الأربعاء ـ الخميس، فإن دور «مؤسسات الصخيرات»، في إشارة لمجلسي النواب والدولة، انتهى، وأكدت أنهما «منحا وقتاً ومساحة للقيام بدورهما لكنهما لما ينجحا في صناعة القرار». واستدركت بأن مجلس النواب لا يزال له دور بعد انتهاء لقاء تونس، يتمثل في المصادقة على السلطة الجديدة، وإقرار قانون للانتخابات.

الأمم المتحدة: صدور قرار داعم لوقف النار يفيد السلام

لم تصدر تعليقات عن اطراف الصراع حول مخرجات غدامس (عبد الله دوما/فرانس برس)

إضاءة

البرلمان التونسي ساحة للصراعات

يغرق البرلمان التونسي في أزمات ثانوية عنوانها الخلافات وتبادل الاتهامات بين نوابه، في وقت تسود مخاوف من تداعيات الوضع الاقتصادي

تونس ـ **آدم يوسف**

لا تفارق الخلافات والتوترات أشغال البرلمان التونسي، لتتحول قبة مجلس الشعب وجميع هياكله إلى ساحة للصراع وتبادل العنف المتواصل بين البرلمانيين الذين تفرقهم جميع الملفات والمواضيع. وتواصل عمل مكتب البرلمان منذ أول من أمس الأربعاء إلى فجر أمس الخميس، ليقضي أعضاؤه كامل الوقت في الجدل حول التنديد بالعنف وخطاب الكراهية، فتحولت الجلسة الأخيرة إلى مناوشات وعنف وانتهت بتعمّق الخلاف بين الكتل المتصارعة.

ودان مكتب البرلمان، في بيان، العنف الذي اعتبر أنه صدر عن رئيس كتلة ائتلاف الكرامة إثر شكوى قدمتها رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي. وذكر البيان أنه «بعد أن اطلع على مراسلة للائتحاد البرلماني الدولي بخصوص الشكوى التي تقدّمت بها السيدة عبير موسي، وعاين المؤيّدات التي تقدّمت بها النائبة المذكورة، اعتبر أن ما أتاه النائب السيد سيف الدين مخلوف من قبيل العنف، وقرّر إدانته». ونظر المكتب في خلاف سابق بين موسي ومخلوف، اعتبرت فيه أنه هددها وقام بإهانتها، واشتكته إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وزاد البيان الصادر عن المكتب، والذي دان مخلوف، من حدة التوتر، بعدم اعتراض نواب ائتلاف الكرامة. ووصف عضو مكتب البرلمان عبد اللطيف العلوي بمكتب «العار»، مهاجماً موسي ونواب المعارضة الذين ساندوها في الإدانة.

بدوره، اتهم رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف، موسي وأعضاء المكتب مبروك كورشيد (الكتلة الوطنية) وسامية عبو (التيار الديمقراطي) وخالد الكريشي (حركة الشعب) وحافظ الزواري (كتلة الإصلاح)، بأنهم استغلوا غياب رئيس مجلس نواب الشعب ونائبته الأولى ورئيس النائب الثاني طارق الفتيتي (كتلة الإصلاح)، لقلب جدول أعمال مكتب البرلمان من النظر في مراسلة للاتحاد البرلماني الدولي التي طلبت التدقيق في ادعاءات موسي إلى إصدار بيان تنديد بالعنف.

وتسير أعمال البرلمان بخطى متثاقلة بسبب جائحة كورونا التي فرضت تدابير استثنائية من جهة، ومن جهة أخرى لتصاعد وتيرة الصراعات داخله، مما تسبب في تأجيل العديد من القوانين وسحب عدد منها من قبل الحكومة، إضافة إلى ذلك صعوبة عقد الجلسات التشريعية للمصادقة على القوانين، وهروب البرلمان إلى تنظيم جلسات الحوار والاستماعات للحكومة التي لا تمثل خلافاً بين المعارضة والائتلاف الحاكم.

وتعارض الكتلة الديمقراطية مواصلة العمل بالتدابير الاستثنائية التي صادقت عليها الجلسة، حيث يذكّر نواب المعارضة بعدم قانونية الجلسات المنتمة بسبب ما وصفوه بتزوير وتدليس نتائج التصويت من قبل رئاسة البرلمان ولجنة إحصاء الأصوات.

واعتبرت النائبة المعارضة سامية عبو في تصريحات إعلامية أن البرلمان أصبح يمثل خطراً على الأمن القومي للبلاد، مؤكدة تمسك كتلتها بالشكاية الجزائية ضد كل من رئيس البرلمان راشد الغنوشي ونائبته سميرة الشواشي وعضوي لجنة الإحصاء يمينة الزغلامي وشراز الشابي، بتهم «تدليس نتائج التصويت على التدابير الاستثنائية لعمل البرلمان خلال الموجة الثانية من جائحة كورونا». واعتبر المحلل محمد الغواري في تصريح لـ«العربي الجديد» أن خطاب العنف والكراهية أصبح سمة مداخلات البرلمانيين التونسيين تحت قبة البرلمان وفي مواقع التواصل الاجتماعي. وبيّن أن الرغبة الجامحة التي تسكن الخصوم في البرلمان للمغالبة والتفوق تجاوزت الحدود وطمست بقية أعمال مجلس الشعب، مشيراً إلى تسابق البرلمانيين لصناعة الإثارة وجلب اهتمام الرأي العام بأي تكاليف مما أثر سلباً على عمل المجلس ونشاطاته. وأضاف المتحدث أن خطابات غالبية النواب بعيدة عن الواقع الذي يعيشه التونسيون، خصوصاً في ظل تعمّق الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتزايد خوف الشارع من تصاعد وتيرة تفشي الوباء وإفلاس الدولة وتجميد الأجور وفقدان فرص العمل.

في هذه الأثناء، حضرت الدعوة إلى حوار وطني اقتصادي اجتماعي في اللقاء الذي جمع الرئيس التونسي قيس سعيد بوفد من التيار الديمقراطي أول من أمس، وضم الأمين العام غازي الشواشي ونائب الأمين العام محمد الحامدي للتشاور في هذه المبادرة وبحث الأوضاع العامة التي تعيشها تونس وضرورة تكاتف الجهود لإنقاذ البلاد.

وبينما أكد التيار ترحيب سعيد بشأن الدعوة إلى الحوار والتي تتبنى أن يكون تحت رعايته باعتباره رمز وحدة البلاد، يسود قلق من الأزمات السياسية والاقتصادية المتواصلة في تونس. وفي السياق، برز قبل أيام تأكيد رئيس الحكومة هشام المشيشي أن الدولة التونسية لن تصل إلى مرحلة الإفلاس، مشيراً إلى أنها ملتزمة بالإيفاء بتعهداتها تجاه الجميع رغم صعوبة الوضع المالي الحالي.

الحدث

تعمل إيران على التغلغل داخل حلب عبر ترغيب وترهيب المدنيين في المدينة، وزعزعة الأمن فيها. كما تحاول الحفر في التاريخ للبحث عن مزاعم تتيح لها إنشاء المراقد والمزارات في حلب

تغلغل إيراني في حلب
ترهيب وترغيب وحفر في التاريخ

عبد الرحمن خضر

أربعة أعوام مضت على انسحاب المعارضة السورية من الأحياء الشرقية من حلب، كبرى المدن السورية لجهة السكان. لم يخرج المقاتلون فقط، وإنما غادر الآف المدنيين من تلك الأحياء نحو مناطق المعارضة، تاركين خلفهم منازلهم وممتلكاتهم، التي سطت عليها مليشيات شاركت النظام بمحاربة فصائل المعارضة في شرق المدينة، قبل التوصل إلى اتفاق خروج المعارضين منها، مدنيين وعسكريين.

من الأحياء الشرقية لحلب تمدد نفوذ تلك المليشيات، المدعومة بمعظمها من «الحرس الثوري» الإيراني، إلى كامل المدينة. وأدى اعتزازها بتفوقها في العمليات أثناء المعارك والسيطرة مقارنة بقوات النظام، إلى جعلها تملك الكلمة العليا والأقوى في حلب، حيث تحكمت بمعظم أرجاء المدينة عسكرياً وخدمياً، حتى باتت قوات النظام ومديرياته الخدمية، وأفرعه الأمنية، مأمورة منها.

المشهد في حلب غاية في السوء، كما يشير الناشط نذير، الذي يستقي أخبار المدينة من والدته التي ظلت هناك بمفردها، بعدما اضطر للمغادرة خوفاً من الملاحقة الأمنية أو الانضمام الإجباري للخدمة في صفوف قوات النظام. وينقل نذير عن والدته أن الوضع الأمني يتدهور، فالسرقات وعمليات الخطف والقتل باتت منتشرة بشكل كبير، برعاية وغض نظر من إيران، إذ إن غالبية مرتكبي الجرائم من المرتبطين بالمليشيات. ويضيف: بات المدنيون يشعرون بأن تلك المليشيات تعمد لخلق الفوضى، لكي يتم فرز المحسوبين على المليشيات أو المنتسبين إليها عن الحياديين الذين تطاولهم حالات التجاوز والانتهاكات ربما بشكل متعمد.

ويشير نذير إلى أن أحد أقاربه من حلب أخبره بأن الشغل الشاغل لتلك المليشيات اليوم هو السيطرة على المدنيين، من خلال الترغيب بالتشبيح أو فرضه أحياناً بالترهيب. وكل الوسائل التي تستخدمها المليشيات الإيرانية، من زعزعة الأمن في المدينة والتسلط على الضعفاء وغيرها من الأساليب، تصب باتجاه تحقيق هذا الهدف، وسط مساعدة من قبل النظام، إذ تتعاون مديرية الأوقاف في حلب مع الإيرانيين أو وكلائهم هناك، حتى باتوا يحددون مواضيع خطب الجمعة في المساجد.

ويحفر الإيرانيون في التاريخ للبحث عن مزاعم تتيح لهم إنشاء المراقد والمزارات في مدينة حلب. وقد زعموا، منذ أيام، أنهم أعادوا ما يُسمى بـ«صخرة النقطة» إلى مكانها في مسجد يحمل اسم «النقطة» يقع في حي الإذاعة في قلب مدينة حلب. وذكرت وكالة «مهر» الإيرانية أن الاحتفال، الذي حضره إيرانيون وشخصيات من النظام السوري مرتبطة بطهران، حمل شعار «بالولادة عودة»، زاعمة أن هذه الصخرة اختفت منذ أكثر من ثمانية أعوام إبان سيطرة الجيش السوري الحر عليه. وزعمت أيضاً أن القائمين على المسجد كانوا قد أخفوا هذه «الصخرة» قبل أن تظهر أخيراً وتُعاد إلى مكانها. ويروّج الإيرانيون أن نقطة من دم الحسين بن علي، حفيد النبي محمد، سقطت على هذه الصخرة التي نُقلت بعد ذلك إلى حلب، بينما يشكك كثيرون بهذه الرواية، حيث أشارت مصادر محلية إلى أن الإيرانيين وجدوا بهذه المزاعم ذريعة لخلق مزار للشيعة في مدينة حلب، لأسباب تتعلق بمشروع يعملون عليه منذ عقود لإحداث اختراق كبير داخل المجتمع الحلبي المتماسك.

انتشرت عمليات الخطف والقتل برعاية وغض نظر من إيران

غُيّب علماء حلبيون حاولوا الوقوف بوجه هذا المد المنظم

وذكرت مصادر مطلعة داخل حلب، لـ«العربي الجديد»، أن محاولات الإيرانيين التغلغل في المدينة بدأت في ثمانينيات القرن الماضي، بتسهيل واضح من نظام حافظ الأسد. وتشير إلى أن السفارة الإيرانية في دمشق اعتمدت على عدة شخصيات موالية لطهران، أبرزها محمود عكام الذي يشغل حالياً منصب المفتي في حلب، وأحمد حسون الذي أصبح لاحقاً مفتياً للجمهورية. وتبين المصادر أن معظم العلماء الحلبيين، الذين حاولوا الوقوف في وجه هذا المد المنظم، «غُيّبوا في سجون النظام»، مشيرة إلى أن السفارة الإيرانية جندت عدة شخصيات من بلدتي نبّل والزهراء في ريف حلب الشمالي لخدمة مشروعها في نشر التشيّع داخل المدينة.

من جانبه، بيّن الباحث السوري محمد علي النجار، في حديث مع «العربي الجديد»، أن النظام الإيراني «يوهم الشيعة بأن لهم حقاً في مدينة حلب، لأنها كانت في القرن الثالث الهجري تحت سيطرة الحمدانيين الذين كانوا يميلون إلى التشيع». ويبيّن أن الإيرانيين يحاولون إنجاز ما يخططون له لحلب من خلال 3 محاور رئيسية، وهي الاقتصادي والعسكري والديني، مضيفاً «سيطر الإيرانيون على جانب كبير من مدينة حلب وأريافها». ويبيّن أن الإيرانيين ينشطون في إقامة الحسينيات والمراقد والمزارات، موضحاً أنهم «يعودون إلى التاريخ للبحث عن أي مزاعم تتيح لهم ذلك، ومسجد النقطة أوضح مثال على ذلك».

ويشير النجار إلى أن المليشيات تقتل كل حلبي لا يتعاون معها، لافتاً إلى أن الإيرانيين أنشأوا الكثير من الشركات للسيطرة على الجانب الاقتصادي في مدينة حلب. ويؤكد أن هذه الشركات تقوم بشراء العقارات في كل أحياء حلب القديمة والحديثة، وفي الأسواق التاريخية. ويبيّن النجار أن «الإيرانيين يحاولون التغلغل وسط الأسر الفقيرة في مدينة حلب من خلال تقديم مساعدات مادية وعينية لها، في ظل الظروف المعيشية السيئة التي يمر بها معظم السوريين، ورعاية الأيتام، وهو ما يتيح لهم جر هذه العائلات إلى المذهب الشيعي ومن ثم الولاء لإيران».

ويوضح «بدأ الإيرانيون منذ نحو 4 سنوات بتربية الأطفال اليتامى في مدينة حلب وفق العقيدة الشيعية، بهدف تكوين جيش من الأيتام السوريين ولاؤه لإيران». ويقول «لا توجد حتى اللحظة مواجهة حقيقية مع المشروع الإيراني في حلب»، معرباً عن اعتقاده بأن الإيرانيين «سينجحون في مشروعهم لتغيير هوية حلب العربية والإسلامية، طالما لا توجد قوة قادرة على إخراجهم منها».

ولكن أحد علماء حلب المقيمين في جنوب تركيا (فضّل عدم ذكر اسمه)، يعتقد أن المشروع سيمنى بالفشل في المدينة «بسبب المقاومة التي يبديها عدد من علماء حلب غير الموالين للنظام والإيرانيين». ويوضح أن «هؤلاء فضّلوا البقاء في المدينة رغم المخاطر للدفاع عن حلب أمام هذا المد الشيعي». ويبيّن أن اعتماد الإيرانيين على العائلات الفقيرة في مدينة حلب «لا يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تغيير عقيدة الحلبيين»، مشيراً إلى وجود «الزوايا الصوفية والمدارس الشرعية التي ترفض بالمطلق المشروع الإيراني في مدينة حلب».

تحاول المليشيات التابعة لإيران السيطرة على الحليبية (فرانس برس)

شرق غرب

اجتماع وزاري قطري تركي

افتتحت أمس الخميس، في مدينة إسطنبول، أعمال الاجتماع الوزاري التحضيري للدورة السادسة للجنة الاستراتيجية العليا بين دولتي قطر وتركيا في مدينة إسطنبول. وأعرب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، الذي حضر الاجتماع، عن تطلعه لأن يسهم الاجتماع في تعزيز الروابط والعلاقات الاستراتيجية التي تنامت وتجذرت بين البلدين. وبحسب بيان لوزارة الخارجية القطرية، أكد الوزير ارتياحه لتطابق الرؤى بين البلدين حول القضايا الدولية والإقليمية، بحسب بيان للوزارة.
(العربي الجديد)

العثماني ينتقد الجزائر

انتقد رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني (الصورة)، أمس الخميس، الجزائر، متهماً إياها بـ«المماطلة» في تسجيل اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بالأراضي الجزائرية وإحصائهم. وقال العثماني إن قرار مجلس الأمن الصادر الجمعة الماضي جدد الدعوة للدولة المضيفة بأن تبادر لتسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف وإحصائهم، لكن الطرف الآخر لا يزال يماطل، مذكراً بإشادة مجلس الأمن في قراره بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي.
(العربي الجديد)

قلق أممي على صحة الهذلول

أعربت الأمم المتحدة، أمس الخميس، عن قلقها إزاء تدهور صحة الناشطة السعودية المحتجزة في المملكة، لجين الهذلول، بسبب إضرابها عن الطعام منذ 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وطالبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق المرأة، بإفراج السلطات السعودية الفوري عن الهذلول.
(الأناضول)

أبو الغيط يؤكد أهمية الحل السياسي في سورية

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، أمس الخميس، على الأهمية التي توليها الجامعة لتحريك الجمود في الأزمة السورية، مشدداً خلال لقائه المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن (الصورة)، على عدم وجود حلّ عسكري حاسم في هذا البلد. ورأى أبو الغيط، بحسب مصدر بأمانة الجامعة، أنه من المهم أن يُدرك السوريون، في الحُكم والمعارضة، خطورة استمرار الوضع، متحدثاً عن «ضرورة الوصول لحلول وسط».
(العربي الجديد)

معتقلو هجوم فيينا مرتبطون بالتطرف

قال مدير الأمن العام في وزارة الداخلية النمساوية فرانز روف، أمس الخميس، إن المعتقلين الذين ألقي القبض عليهم في ما يتصل بالهجوم الذي شنّه مسلح في وسط فيينا يوم الاثنين الماضي، وأسفر عن سقوط ضحايا، ينتمون إلى الأوساط الإسلامية المتطرفة. ويبلغ عدد هؤلاء المعتقلين بحسب السلطات النمساوية، 15 معتقلاً. وأكد روف خلال مؤتمر صحافي أنه «يمكن ملاحظة أن كلّهم على صلة بهذه الأوساط المتطرفة».
(رويترز)

قضية

فيروس كورونا وإعداد السجون لاستقبال المعتقلين الجدد والا تصالات الغربية من أبرز الأسباب

إخلاءات السبيل في مصر

يبدو أن موجة إخلاءات السبيل التي شهدتها مصر قبل أيام ستتكرر قريباً، وذلك لعدة أهداف، بينها رغبة السلطات في تقليل الأعداد في السجون تحسباً لموجة ثانية من كورونا، فضلاً عن عملها على تهيئة الأوضاع لاستضافة عدد كبير من ضحايا حملات الاعتقال التي شُنت على نطاق واسع الشهر الماضي

القاهرة ـ العربي الجديد

فاجأت محكمة جنايات القاهرة المراقبين الحقوقيين، الثلاثاء الماضي، بإصدار قرار جماعي بإخلاء سبيل أكثر من 450 من المتهمين المحبوسين على ذمة القضيتين 1338 و1413 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، الخاصتين بأحداث تظاهرات سبتمبر/أيلول 2019، التي كانت أكبر تظاهرات يشهدها حكم الرئيس عبدالفتاح السيسي على مدى سبع سنوات. وخفض هذا الأمر عدد المعتقلين على خلفية هذه التظاهرات إلى أقل من مائة، بعدما كان العدد أكثر من ألفين نهاية العام الماضي.

لكن أسباب هذه الموجة غير المسبوقة من إخلاء السبيل، والتي تعادل في عددها المستفيدين من بعض قرارات العفو الرئاسي السابقة، تبدو بعيدة تماماً عما تحاول بعض أذرع النظام ترويجه، بأنها انفراجة في المجال العام، أو بادرة من السلطة للبرهنة على تحسين أوضاع حقوق الإنسان وتقليل أعداد المعتقلين.

وبحسب مصادر أمنية وقضائية ذات صلة مُباشرة بملف قضايا الرأي العام ذات الطبيعة السياسية، فإن السبب الأول لهذا القرار هو رغبة وزارة الداخلية في تقليل الأعداد في السجون، تلافياً لازدحامها بصورة مبالغ فيها كما كان الوضع في ربيع العام الحالي. وتتخوف الوزارة من موجة ثانية شرسة لجائحة كورونا، ربما تؤدي لزيادة عدد المصابين داخل السجون، خصوصاً بعد الزيادة الكبيرة في أعداد المعتقلين في الشهرين الأخيرين على خلفية تظاهرات الحراك الشعبي، في المناطق الريفية بالجيزة وبعض محافظات الصعيد في سبتمبر/أيلول الماضي.

وأضافت المصادر أن ازدحام السجون بالمعتقلين، وعدم تمكن إداراتها من التطبيق الكامل للبروتوكول الطبي الذي تم وضعه لتدابير التباعد الاجتماعي وتخفيف الأعداد داخل الزنازين والعنابر، أدى إلى حبس نسبة تقترب من نصف معتقلي الحراك الشعبي الأخير داخل بعض أقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزي، في أوضاع إنسانية صعبة وخطيرة على الصحة العامة للمحبوسين وأفراد الأمن على حد سواء.

وقد دفع هذا الأمر وزارة الداخلية للمسارعة لإخراج أكثر من ألفي سجين، مستفيدين من قرار العفو الرئاسي بالإفراج الشرطي بمناسبة ذكرى انتصار أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ثم إخلاء سبيل هذه الدفعة الكبيرة من المعتقلين على خلفية سياسية، لإتاحة الفرصة لنقل المعتقلين الجدد إلى السجون المركزية والليمانات، مع تطبيق التدابير الاحترازية الجديدة. ورجحت المصادر صدور قرارات جديدة بإخلاء السبيل في قضايا كبيرة، على مستوى القاهرة والمحافظات خلال الشهر الحالي. وكشفت عمل مصلحة السجون حالياً على إعداد قائمة جديدة من المحبوسين في قضايا جنائية عادية، ربما يزيد عددهم على 1500 للاستفادة من الإفراج الشرطي بقرار العفو القادم، بمناسبة ذكرى ثورة 25 يناير/كانون الثاني (2011) وعيد الشرطة، ما سيتيح لها التعامل مع الأماكن المتاحة في السجون والليمانات بمزيد من المرونة. ويبدو أن الداخلية تعد سجونها لاستضافة عدد كبير من ضحايا حملات الاعتقال التي شنت على نطاق واسع الشهر الماضي، في بعض قرى الجيزة والصعيد وحي البساتين بالقاهرة بعد الحراك الشعبي الأخير. وكانت استهدفت العشرات من المواطنين الذين بثوا مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي للتظاهرات الشعبية الشهر الماضي، وذلك بعد تتبع الأف الحسابات والصفحات التي تداولت تلك المقاطع. وقد تم إدراجهم جميعاً على ذمة القضية 880 لسنة 2020، وأضيفت لهم اتهامات خاصة، تزعم تعاونهم مع وسائل إعلام «معادية» وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن مجموع معلومات من مصادر حقوقية مختلفة، رصدت «العربي الجديد» أن الأعداد التي عرضت حتى الآن على ذمة القضية على نيابة أمن الدولة العليا تجاوزت 2170 شخصاً، صدرت قرارات جماعية بحبسهم على ذمة التحقيقات، عدا نحو 90 من الأطفال وكبار السن أخلي سبيلهم، بينما رفضت النيابة إخلاء سبيل البقية. وما زال هناك أعداد أخرى غير معروفة من المعتقلين، لم يتم عرضهم على النيابة.

وبالتالي فقد باتت أعداد المعتقلين على خلفية الحراك الشعبي الأخير قريبة للغاية -إن لم تكن أكبر- من أعداد المعتقلين في سبتمبر 2019، مع اختلاف جوهري يتعلق بالمناطق التي ينتمي إليها المعتقلون، حيث يزيد العنصر الريفي بشكل واضح في الأحداث الأخيرة ليمثل أكثر من 90 في المائة من العدد الإجمالي للمعتقلين. وأوضحت المصادر أن هناك تعليمات واضحة من الأمن الوطني بعدم تضمين قوائم المخلى سبيلهم، أو الإفراج الشرطي، أي شخصيات سياسية شهيرة.

وفي شأن متصل، أشارت المصادر إلى أن خروج هذه الأعداد الكبيرة من السجون سوف يتم استغلاله لتحسين صورة النظام، حقوقياً وإنسانياً، خلال الاتصالات الدبلوماسية مع السفارات الأجنبية والعواصم الغربية. وكانت السفارات والعواصم أبدت أخيراً انزعاجها من التعامل الأمني مع التظاهرات الشعبية، وانتهاء بحادث مقتل مواطن بقرية العوامية بالأقصر، في ظروف تؤكد عدم قدرة النظام على الحد من جموح وسوء تصرف قوات الشرطة تجاه المواطنين. كما يبرهن على استغلال النظام لآلة الأمنية للبطش والتخويف. وأكد حديث المصادر المصرية في هذا السياق ما سبق أن كشفته مصادر غربية بالقاهرة مطلع الشهر الماضي، لـ«العربي الجديد»، من إجراء بعض السفارات الأوروبية اتصالات مع وزارة الخارجية المصرية. وأعربت هذه السفارات عن قلقها لما أوضحته متابعة الأحداث من وضوح محاولة النظام عدم الاعتراف بالطبيعة الشعبية الواسعة والمعارضة للحراك الجماهيري الأخير، ومحاولة تصويره باعتباره تظاهرات فئوية شهدتها بعض المناطق وحسب، وهو ما كان العنوان الأبرز في ردود الخارجية المصرية خلال الاتصالات.

وخلال تلك الاتصالات أعربت السفارات أيضاً عن قلقها بسبب ارتفاع عدد المواطنين المعتقلين، على خلفية الأحداث، سواء خلال مشاركتهم في التظاهرات، أو في إطار الحملات الأمنية للتخويف والحد من اتساع الحراك الشعبي. كما انتقدت بشدة استمرار حبس عشرات النشطاء السياسيين والحقوقيين، ممن تم اعتقالهم قبيل وعقب أحداث سبتمبر 2019، وأبرزهم المتهمون في القضية المعروفة إعلامياً بـ«مجموعة الأمل»، والذين كانوا يحاولون التنسيق للمشاركة في انتخابات مجلس النواب، ومنعتهم السلطات من حقهم السياسي باعتقالهم.

يتم إعداد قائمة جديدة من المحبوسين للإفراج عنهم

تعليمات بعدم تضمين القوائم شخصيات سياسية شهيرة

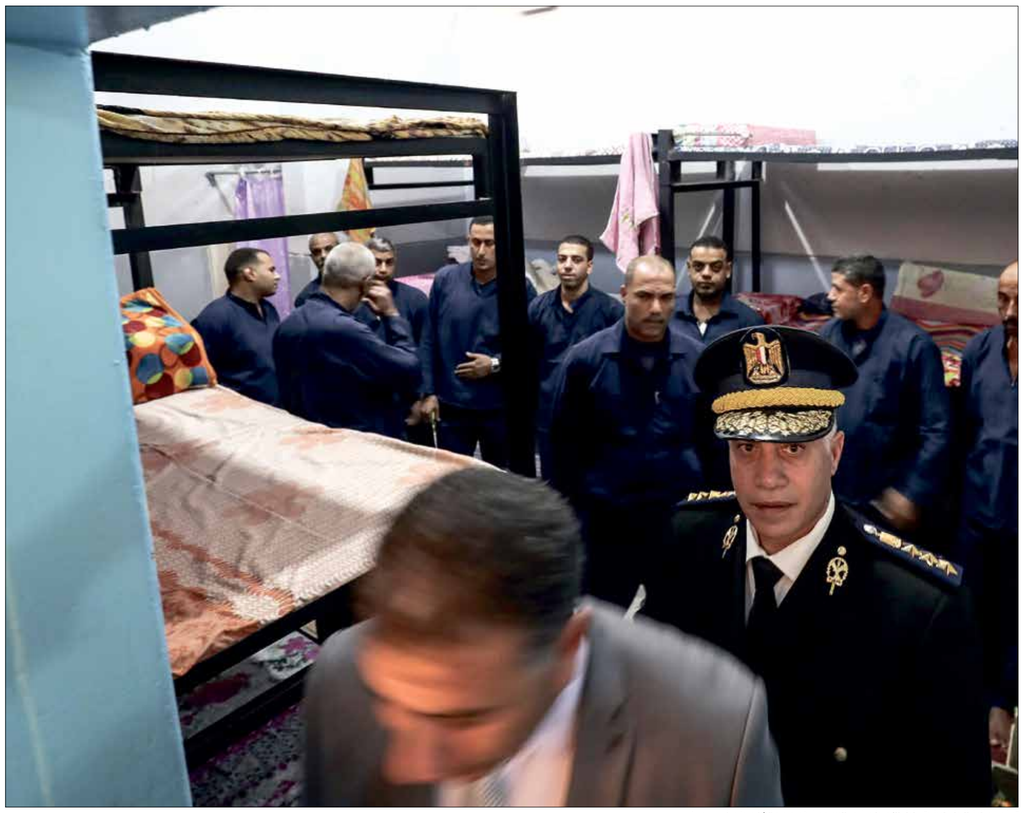

ترغب وزارة الداخلية بتقليل الأعداد في السجون (محمد الشاهد/فرانس برس)

دوامة التدوير

حدثت مفارقة بتزامن موجة إخلاء السبيل مع تدوير المسؤول السابق بحملة الفريق سامي عنان لرئاسة الجمهورية حازم حسني في القضية رقم 855 لسنة 2020. وأصبحت القضية تضم عدداً من المتهمين لا تربطه بهم أي علاقة، مثل النشطاء الحقوقيين محمد الباقر وسولافة مجدي وأسراء عبدالفتاح وماهينور المصري، والتي تم تدويرهم فيها أيضاً. وجاء ذلك بعدما كان حسني حصل على قرار بإخلاء سبيله بتدابير احترازية على ذمة القضية 488.

رصد

قطع العلاقات مع الأمم المتحدة لا يخدم مصلحة الشعب (Getty)

لماذا قطعت صومال لاند العلاقات مع الأمم المتحدة؟

مقديشو ـ الشافعي ابتدون

أعلنت إدارة صومال لاند (أرض الصومال) غير المعترف بها دولياً، والتي أعلنت انفصالها عن الصومال من جانب واحد، قطع علاقاتها مع مكتب بعثة الأمم المتحدة في مقديشو، ووقف جميع التعاون والجهود المشتركة معه.

وقال رئيس صومال لاند موسى بيحي عبدي، في مؤتمر صحافي في هرجيسا في 29 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إن تنفيذ أوامر الحكومة الصومالية عبر بعثة الأمم المتحدة في مقديشو أمر غير مقبول، ويمس سيادة واستقلال صومال لاند، معتبراً أن وقف التعاون مع البعثة الأممية جاء لحماية سيادة المنطقة.

وتعد خطوة وقف التعاون مع البعثة الأممية، والتي تنفذ مشاريع إنمائية وأخرى إنسانية في صومال لاند، في نظر مراقبين تهوراً غير محسوب العواقب لقضية تقرير مصير المنطقة، في أي مفاوضات مستقبلية بين مقديشو وهرجيسا.

وقال مدير مركز هرجيسا للبحوث والدراسات محمود عبدي حسن، لـ«العربي الجديد»، إن موسى عبدي يحاول التمسك بالتوجه الفكري الذي كان أحد أسباب وصوله للسلطة، وملخصه التشدد مع كل ما من شأنه التأثير سلباً على استقلال صومال لاند وسيادتها. ورأى أنه يمكن اعتبار قطع العلاقات مع الأمم المتحدة بأنه يأتي في إطار الأمر الواقع، المتمثل بغياب الاعتراف الدولي، وهذا الأمر قائم أيضاً على سيادتها على أراضيها. وأشار إلى أن هذا القرار لا يبتعد كثيراً عن المواقف السياسية المعلنة لحكومة صومال لاند، ووسيلة للحصول على مزيد من الانتباه للوضع الراهن. لكن يبدو أن حزب «كلمية» الحاكم في صومال لاند يبدو غير مهتم بالوصول إلى أية تسويات مع الحكومة الصومالية وبعثة الأمم المتحدة، بقدر سعيه لتسجيل مواقف، الهدف منها إرضاء الناخبين الذين أوصلوا الحزب إلى السلطة في انتخابات 2017.

ورأى مدير مركز الصومال للدراسات الاستراتيجية عبدالقادر عثمان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن قرار قطع العلاقات مع الأمم المتحدة خاطئ، ولا يخدم مصلحة الشعب في صومال لاند. وأشار إلى أن القرار بمثابة رد على ضغوط الحكومة الصومالية على المنظمات الدولية والأممية للتنسيق معها، خصوصاً المشاريع التي تنفذها في عموم البلاد. ووصف قرار الحكومة في مقديشو بأنه سياسي، ويأتي لتعزيز وحدة الصومال، لكن هذا الأمر أدى إلى رد فعل من صومال لاند، عبر رفضها الحصول على مساعدات إنسانية من الأمم المتحدة، بعد التنسيق مع مقديشو. وأشار عثمان إلى أن هذا القرار سيؤدي إلى انسحاب موظفي بعثة الأمم المتحدة من صومال لاند. وأوضح أن منظمات الأمم المتحدة، التي كانت تعمل في هرجيسا، ستنتقل إلى ولاية بونتلاند، القريبة من صومال لاند، لمواصلة مشاريعها الإنمائية في تلك المنطقة.

ووفق مراقبين، فإن صومال لاند تواجه مستقبلاً غامضاً، بعد تشكيل الولايات الفيدرالية في الصومال، حيث كانت تملك نظاماً إدارياً مستقلاً، لكن النظام الفيدرالي هدد مستقبلها السياسي. واعتبروا أن النظام المركزي في الصومال لم يعد سياسياً جامعاً، وهو يهدد وحدة البلاد واستقرارها. كما أن ضم صومال لاند إلى بقية الولايات الفيدرالية في البلاد ما زال خياراً بعيد المنال.

تبادل اتهامات بين أرمينيا وأذربيجان

تبادلت أرمينيا وأذربيجان، أمس الخميس، الاتهامات باستهداف المناطق السكنية في إقليم كاراباخ. وذكرت وكالة الأنباء الأرمينية (أرمنبريس)، في تقرير، أن القوات الأذربيجانية «استأنفت مهاجمة البلدات والمدن في الفجر، واستهدفت المدنيين والبنية التحتية المدنية». وأشارت إلى «تعرض بلدتي مارتوني وشوشي لقصف أذربيجاني كثيف».

في المقابل، نفت أذربيجان مهاجمة المناطق المدنية، متهمة أرمينيا بمهاجمة المناطق السكنية في جوارنيوي وترتر القريبتين نسبياً من المنطقة المتنازع عليها. كما أعلنت وزارة الدفاع الأذربيجانية، أمس، تدمير ثكنة عسكرية تابعة للقوات الأرمينية في محور مدينة ترتر.

(الأناضول، العربي الجديد)

ناج يروي تفاصيل مجزرة جامعة كابول

روى الطالب الأفغاني محمد قاسم كوهيستاني (الصورة)، الذي يدرس السياسة العامة في جامعة كابول، تفاصيل الهجوم الذي تعرضت له الجامعة يوم الاثنين الماضي، والذي استمر سبع ساعات قبل أن ينتهي بمقتل 22 شخصاً على الأقل، معظمهم من الطلاب، وجرح نحو 27 آخرين.

وتبنى تنظيم «داعش» الهجوم فيما أصرت الحكومة على اتهام حركة طالبان بالوقوف وراءه. وقال كوهيستاني، الذي كان في الطابق الثاني من المبنى الجامعي: «كنا ننتظر وصول أستاذنا، فجأة سمعنا ضجيجاً عالياً آتياً من الطابق الأول». وأضاف: «أدركنا أن أمراً ما يحدث، وبدأنا نقفز من النافذة». وقد اختبأ مع عدد من أصدقائه تحت حافة النافذة وتابعوا مشهداً دموياً، بينما كان المهاجمون، وهم ثلاثة، ينتقلون من غرفة إلى أخرى بحثاً عن ضحايا. وقال «بعدما سيطروا على قاعة التدريس، بدأ رجل مسلح بإطلاق النار على الطلاب الذين كانوا يفرون من النافذة». وأضاف أن «المسلحين (الآخرين) كانوا يطلقان النار بشكل مباشر على الطلاب الواحد تلو الآخر».

(فرانس برس)

إضاءة

فصل العاملين بغير الطريق التأديبي: تهيئة للبطش بالمعارضين

تسلحت السلطات المصرية بشماعة مكافحة الإرهاب مجدداً، لتمرير مشروع قانون فصل العاملين في القطاع العام بغير الطريق التأديبي، والذي يهدف إلى استمرار البطش بالمعارضين، و«تطهير» الإدارات من عدد كبير من الموظفين وفق خطة عبد الفتاح السيسي لتوفير المال

القاهرة ـ العربي الجديد

أقرّ مجلس النواب المصري، الأسبوع الماضي، خلال دور انعقاده الأخير قبل انتخاب خلفه، مشروع قانون لتنظيم فصل العاملين في الدولة بغير الطريق التأديبي، أي الفصل المباشر بقرار إداري، دون العرض على جهات التحقيق المختصة بالتعامل مع موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين، ودون أن يكون القرار صادراً من النيابة الإدارية، وحتى دون عرض الأمر على المحاكم التأديبية. وسُوّق مشروع القانون في البرلمان ووسائل الإعلام على أنه تنظيم جديد يهدف في الأساس للتخلص من العاملين المنتمين لجماعات إرهابية، وعلى رأسها بالطبع جماعة الإخوان المسلمين. لكن الواقع الذي تحمله وثائق تمرير هذا المشروع، يشي بتغييرات أوسع على التنظيم الحكومي في مصر. ويعكس هذا الواقع سعياً حثيثاً لإزالة ما يتبقى من عقبات تحول دون البطش الكامل بـ«الإخوان» ومعارضي النظام.

فالمشروع في حقيقته تعديل على قانون غير معروف كثيراً للموظفين والمشرعين على حدّ سواء. هذا القانون هو القانون رقم 10 لسنة 1972، الذي أصدره الرئيس الراحل محمد أنور السادات بهدف أساسي وقتها، وهو تنظيم الطعن بقرارات الفصل بغير الطريق التأديبي أمام محاكم القضاء الإداري، في إطار سعيه آنذاك لإعادة تفعيل مؤسسات الدولة التي كان سلفه جمال عبد الناصر قد تجاهلها وعمل على إضعافها. ومن هذه المؤسسات مجلس الدولة الذي يضم القضاء الإداري، حيث كان عبد الناصر قد أصدر في العام 1963 قانوناً يسمح له بإصدار قرارات جمهورية بإحالة الموظفين للمعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي، مع اعتبار هذه القرارات جميعاً من أعمال السيادة غير القابلة للطعن أمام القضاء.

التعديلات الجديدة التي يدخلها النظام المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ممثلاً في الأكثرية التابعة للاستخبارات، على قانون السادات، جاءت متنوعة وعلى قدر من الخطورة. فعلى مستوى نطاق التطبيق، كان القانون يطبق على مدى 50 عاماً تقريباً على العاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية فقط، ليأتي النظام الحالي الآن ويشرع في تطبيقه على جميع العاملين بمختلف أجهزة الدولة دون استثناء تقريباً. ويبسط السيسي بذلك سلطته على «وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية وأي من الجهات المخاطبة بأحكام قانون الخدمة المدنية، والذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذلك من غير الفئات المقرر لها ضمانات دستورية في مواجهة العزل». كما يبسط سلطته على «الموظفين والعاملين بالهيئات العامة الخدمية والاقتصادية أو المؤسسات العامة أو أي من أشخاص القانون العام أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام». ويعني هذا بدء تطبيق القانون على ضباط الجيش والشرطة وموظفي شركات القطاع العام والشركات القابضة والتابعة والمصارف المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات، باستثناء القضاة فقط الذين يحظر الدستور، حتى الآن، عزلهم بشكل مباشر دون العرض على التفتيش ومحاكمتهم تأديبياً. علماً أن الدرجة الدنيا حديثة العهد بالتعيين في القضاء يمكن تطبيق هذا القانون عليها، إذ لا تحظى بالحماية نفسها المقررة للقضاة.

وفي المادة الأولى من المشروع أيضاً، يبرز توجه نظام السيسي إلى التعميم وتبسيط الاتهام وتسهيل اعتبار الموظف مخالفاً للبطش به وفصله مباشرة. وفي هذا الإطار، اعتبر المشروع أن الإخلال بمصالح «أي من الجهات المنصوص عليها»، وهي الجهات السابق ذكرها لتطبيق القانون عليها، سبب كاف للفصل. وحافظ المشروع على الأسباب السابق وضعها في قانون السادات، مثل الإخلال بواجبات الوظيفة بما من شأنه الإضرار الجسيم بالإنتاج أو بمصلحة اقتصادية للدولة، وإذا قامت بشأن العامل دلائل جدية على ما يمس أمن الدولة وسلامتها، وإذا فقد أسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الأسباب الصحية، وإذا كان فاقداً للثقة والاعتبار.

ويبرز تعديل آخر، هو اشتراط أن يكون العامل محتفظاً بعناصر الثقة والاعتبار (وهي لا تحدد إلا بأحكام قضائية)، أيا كانت درجته الوظيفية ومستواه العملي، على عكس ما كان عليه الأمر من قبل، وهو اشتراط الثقة والاعتبار فقط في شاغلي الوظائف العليا. ويسمح ذلك بالتخلص من المزيد من الموظفين الصغار الذين يمثلون عبئاً على نظام السيسي ويرغب في التخلص منهم لتوفير المال، خصوصاً في ظلّ تعثر خطته لخفض عدد العاملين في الجهاز الإداري للدولة.

أما السبب الأخير لفصل العامل بغير الطريق التأديبي، فهو المرتبط بخطة الدولة لمحاربة الامتدادات الاجتماعية لجماعة «الإخوان»، ويتيح الفصل إذا أدرج العامل على قوائم الإرهابيين، على أن يعاد إلى عمله في حال إلغاء قرار الإدراج. ويأتي ذلك علماً أنه لم يسبق لأي شخص أن خرج من تلك القوائم التي تحولت إلى أداة عقاب وتنكيل بدلاً من كونها في الأساس، نظرياً، إجراء احترازياً لحين انتهاء التحقيقات في القضايا.

ويتكامل هذا النص الجديد مع الخطة الحكومية التي كشفت عنها «العربي الجديد»، في مارس/ آذار وسبتمبر/ أيلول 2018، عن بدء الحكومة المصرية خطوة جديدة للتنكيل بجماعة «الإخوان المسلمين» وامتداداتها في المجتمع المصري.

وبالعودة لمشروع القانون، فهو يتضمن تعديلاً آخر لتسهيل عملية الفصل، يتمثل في السماح لرئيس الوزراء باتخاذ هذه القرارات بموجب تفويض يصدره رئيس الجمهورية، بعدما كانت تلك القرارات حكراً على الرئاسة، لما لها من خطورة استثنائية، فهي تحل بدلاً من نظام كامل للمساءلة والمحاكمة.

أما التعديل الأخير، فهو بغير طريقة التقاضي في هذا النوع من المنازعات. ففي السابق، كان القضاء الإداري ملزماً بالفصل في الطعون التي يقدمها الموظفون أو العاملون ضد قرارات فصلهم بغير الطريق التأديبي خلال سنة واحدة من رفع الدعاوى، لكن المشروع الجديد يفتح المدة دون قيود، ليسمح بتأخير الفصل في الطعون لأجل غير مسمى.

وفي موضع آخر، كان قانون السادات يسمح للقضاء الإداري استثنائياً بالاكتفاء بالتعويض المالي للموظف المفصول بدلاً من إعادته للعمل. ويحصل ذلك في أوضاع معينة. لكن مشروع النظام الحالي يتجه إلى التوسع في هذا الاستثناء، لدفع المحكمة لعدم إعادة الموظفين المفصولين والاكتفاء بتعويضهم مالياً.

يذكر أن المذكرة الإيضاحية للمشروع زعمت أنه يأتي استجابة للالتزام الدستوري المنصوص عليه في المادة 237 من الدستور، التي أوجبت على الدولة مواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله وتعقب مصادر تمويله وفق برنامج زمني محدد باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين مع ضمان الحقوق والحريات. وفرض القانون تنظيم أحكام إجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه.

وبموجب المذكرة، فإنه لما كان العمل بالجهات التابعة للدولة لا يصح أن يكون مسرحاً لعرض الآراء والأفكار المتطرفة، وساحة للاستقطاب الفكري وبيئة خصبة تستغلها الجماعات الإرهابية في تجنيد أتباعها، مع ما يشكله ذلك من خطر داهم على الصالح العام والمجتمع، فذلك يستلزم إبعاد الموظفين المنتمين فكرياً إلى الجماعات الإرهابية عن العمل بالجهات التابعة للدولة.

يطبق القانون على جميع العاملين بمختلف أجهزة الدولة تقريبا (خالد كامل/فرانس برس)

السودان: «لجان المقاومة» ترفض مشاورات «التشريعي»

رفضت «لجان المقاومة» في السودان، أمس الخميس، دعوة قوى الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم) لمناقشة تشكيل المجلس التشريعي، واصفة إياها بـ«الأعيب». وجاء ذلك وفق بيان لـ«لجان المقاومة» نشره حساب «تجمع المهنيين السودانيين» (قائد الحراك الاحتجاجي)، عبر حسابه على موقع فيسبوك، غداة انعقاد أول اجتماع تشاوري بشأن تشكيل المجلس التشريعي في السودان أول من أمس، الأربعاء. و«لجان المقاومة» هي مجموعات شعبية ساهمت في تنظيم الحراك الاحتجاجي الذي انتهى بعزل الرئيس السابق عمر البشير.

وأفاد البيان بأن «دعوة قوى الحرية والتغيير، لمناقشة رؤية لجان المقاومة في ما يخص المجلس التشريعي، جاءت بعد الترتيبات الداخلية بالمحاصصة وتقسيم نسب المقاعد، على غرار ما حدث بمجلسي السيادي والوزراء وتعيين الولاة». وقالت «لجان المقاومة»: «رفضنا تماماً ما حدث من قوى الحرية والتغيير... لن تتكرر هذه الألاعيب في تكوين مجلسنا التشريعي، الذي يعد صمام أمان الثورة السودانية».

(الأناضول)

البرلمان الإثيوبي يقرّ الطوارئ في الإقليم

قتال عنيف في تيغراي

اتجهت الأزمة في إقليم تيغراي بين حكومة آبي أحمد والقوات المحلية، إلى التصعيد العسكري، من دون معرفة المدى الذي ستذهبه الحكومة عسكرياً

اندلع القتال في إقليم تيغراي، شماليّ إثيوبيا، بين قوات الحكومة الاتحادية، وقوات «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، وسط معارك عنيفة انطلقت أول من أمس الأربعاء، وتواصلت أمس الخميس، ما أدى وفق مصادر إغاثية تحدثت لوكالات الأنباء إلى سقوط جرحى. وجاء القتال، وسط قطع كامل للاتصالات، وإثر إعلان رئيس الحكومة الإثيوبية آبي أحمد، أن الجيش سيقوم بمهام حفظ الاستقرار، والرد على هجوم مميت قال إن قوات الحكومة الإقليمية في تيغراي، نفذته، واستهدف قاعدة عسكرية للجيش. وبعد إعلان الحكومة فرض حال الطوارئ لـ6 أشهر، صدّق البرلمان الإثيوبي أمس الخميس على القرار ليدخل حيّز التنفيذ.

ويريد آبي أحمد، كما يبدو، إغلاق ملف إقليم تيغراي، الذي لعب دوراً مهيمناً في الحكومة والجيش في البلاد قبل توليه منصبه في عام 2018، بالقوة العسكرية، في ظلّ أزمة متصاعدة بين أديس أبابا وهذا الإقليم، الذي يُعَدّ من أكبر التحديات الإثنية التي تواجه الحكومة. وتشعر القوى الإثنية والسياسية في الإقليم، بتهميش دورها منذ وصول آبي أحمد إلى السلطة. وكان دبلوماسيون ومحللون قد حذروا منذ أسابيع من أن الخلاف بين أديس أبابا والإقليم، الذي تفاقم بعد قيام المنطقة المدججة بالسلاح بانتخاباتها المحلية في سبتمبر/ أيلول الماضي دون موافقة السلطة الاتحادي، قد يتفاقم إلى حرب أهلية وصراع دموي. ولا يشكل سكان تيغراي سوى 5 في المائة من عدد سكان إثيوبيا البالغ 109 ملايين نسمة، لكن الإقليم هو أشد ثراءً وتأثيراً من أقاليم أخرى كثيرة أكبر في البلاد.

وتواصلت المعارك أمس بين الطرفين في تيغراي، فيما ظلّت الاتصالات مقطوعة في الإقليم بعد توقف الخدمات عقب إعلان مكتب آبي الهجوم والعمل العسكري الأربعاء، وهو ما أكدته منظمة «نت بلوكس» التي تتابع شبكة الإنترنت. وناشدت منظمات الإغاثة وجماعات حقوق الإنسان إعادة روابط الاتصالات، محذرة من كارثة إنسانية إذا فرّ مئات الآلاف من المواطنين من القتال في خضم جائحة كوفيد 19. وقال مصدر إغاثي لوكالة «رويترز»، إن دوي قصف عنيف تردد في إقليم تيغراي منذ الساعات الأولى من صباح أمس، مؤكداً تلقي نحو 24 جندياً العلاج في مركز طبي قرب الحدود مع إقليم أمهرة، من دون تحديد الطرف في الصراع الذين ينتمي إليه الجنود المصابون.

وكانت مصادر دبلوماسية قد أكدت منذ أول من أمس، اندلاع القتال العنيف في الإقليم، على الفور بعد إطلاق آبي أحمد العمليات العسكرية في بيانه. وأكدت المتحدثة باسم رئيس الحكومة الإثيوبية، بيلين سيوم، لـ«رويترز»، أن عمليات عسكرية بدأت في الإقليم، دون الخوض في التفاصيل. وذكر مصدران دبلوماسيان في أديس أبابا أن قتالاً عنيفاً، شمل قصفاً مدفعياً، اندلع الأربعاء في الإقليم الواقع على الحدود مع إريتريا.

وكان بيان آبي أحمد قد اتهم قوات الإقليم بشنّ هجوم على قاعدة عسكرية للجيش، مع إعلانه حالة الطوارئ، المنوطة مهمة متابعتها بهيئة الأركان. وقال رضوان حسين، المتحدث باسم مهمة عمل حالة الطوارئ المشكلة، في إفادة صحافية، إن الحكومة تعتبر الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي العدو الحقيقي، وليس إقليم تيغراي. وأضاف رضوان أن «هذا الصراع هو مع جماعة صغيرة للغاية، لها مصالح شخصية محدودة تهدف إلى زعزعة استقرار النظام في البلاد». وفي تصريح لـ«رويترز»، قال حسين إن هجوم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وقع عند قاعدة للقيادة الشمالية للجيش الاتحادي قرب ميكيلي وفي دانشا. ورداً على سؤال عمّا إذا كانت المفاوضات مطروحة، قال «ليس بعد». من جهتها، وبعد إعلانها «انشقاق» القيادة الشمالية للجيش الاتحادي المتمركزة في الإقليم، وهو ما وصفته بيلين سيوم بأنه «معلومات كاذبة»، قالت «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، في بيان صدر أول من أمس مع بدء المعارك، إن قواتها «تنتصر دائماً، لأن الغرور والتعدي وأفعال الخيانة في بلادنا ليست من خصالنا. نحن نعرف الحرب في ميادين القتال، تزهق الأرواح وتدمر الممتلكات».

انقطاع كامل للاتصالات في إقليم تيغراي مع بدء القتال

وتعليقاً على التطورات الإثيوبية، نقل المكتب الإعلامي للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في بيان، دعوة الأخير «إلى إجراءات فورية لخفض تصعيد التوتر وضمان التوصل إلى حل سلمي للنزاع». وحثّت السفارة الأميركية في إثيوبيا الجانبين على خفض التصعيد. وقالت في بيان: «نحث بشدة جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لسلامة المدنيين وأمنهم».

(رويترز، أسوشييتد برس)

تشعر القوى الإثنية في تيغراي بالتهميش (ادواردو سو تيراس/فرانس برس)

متابعة

ماكرون يعزز حماية الحدود

توجه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الخميس، إلى منطقة البيرينيه الشرقية، حيث أعلن من نقطة لوبيرتوس العسكرية على الحدود بين بلاده وإسبانيا، مضاعفة عديد قوات الأمن المنتشرة على الحدود الفرنسية، من 2400 إلى 4800 جندي، لمكافحة خطر الإرهاب وعمليات التهريب والهجرة غير القانونية. ويضع ماكرون، كما يبدو، أولوية مكافحة الإرهاب، على رأس أجندته السياسية في الوقت الحالي، لا سيما مع التداعيات التي أحدثتها والتي لا يزال من الممكن أن تحدثها تصريحاته المتعلقة بالتطرف الإسلامي، لجهة تصاعد التهديد في القارة الأوروبية، وهو ما تبدى في هجمات طاولت فرنسا والنمسا. وفي هذا الإطار، يخطط ماكرون كما قال لـ«تغيير قواعد اللعبة» حول أنظمة الهجرة. لكن ماكرون، الذي أعرب أيضاً عن انفتاحه لتعديل في قواعد «شينغن»، رفض أمس الحديث عن أي تعديل دستوري، لمكافحة الإرهاب، وذلك رداً على ضغوط تمارسها وجوه من اليمين واليمين المتطرف في فرنسا في هذا الاتجاه. وأوضح ماكرون، أثناء زيارته الحدود الفرنسية الإسبانية، أن قرار مضاعفة عديد القوات اتُخذ «بسبب ارتفاع نسبة التهديدات» بعد الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت بلاده. وأعرب الرئيس الفرنسي، الذي رافقه في زيارته وزير الداخلية جيرار دارمانان والسكرتير المكلف بالشؤون الأوروبية كليمون بون، عن «تأييده» لإعادة صياغة القواعد الناظمة لفضاء شينغن «بالعمق»، داعياً بـ«إلحاح إلى إعادة بناء شينغن وتشديد الضبط» للحدود. وأشار إلى أنه سيحمل «في هذا الاتجاه اقتراحات أولى إلى المجلس» الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول المقبل لـ«تكثيف حماية حدودنا المشتركة بشرطة أمن حقيقية على الحدود الخارجية». وقال إن فرنسا هي إحدى الدول الرئيسية في أوروبا التي يصلها المهاجرون كمحطة ثانية، معرباً عن «رغبته العميقة في تغيير قواعد اللعبة».

وكان ماكرون قد أكد في مقال نشرته صحيفة «فايننشال تايمز»، أول من أمس، أن بلاده «في حرب ضدّ الانفصالية الإسلامية، وليس بتاتاً ضد الإسلام»، وذلك رداً منه على مقال نشرته اليومية البريطانية الإثنين الماضي، على موقعها الإلكتروني قبل أن تسحبه. وفي ردّ مطوّل له نشرته الصحيفة والموقع الإلكتروني لقصر الإليزيه، أعرب ماكرون عن استيائه من المقال الذي قال إنه «اتّهم فيه بأنّه شوّه سمعة المسلمين الفرنسيّين لغايات انتخابية، والأسوأ من ذلك بأنه أبقى على مناخ من الخوف والتشكيك حيالهم». وقال ماكرون «لن أسمح لأحد بأن يقول إن فرنسا تزرع العنصرية تجاه المسلمين»، معتبراً أن تصريحاته تمّ تحريفها. وعلى غرار التصريحات التي أطلقها خلال مقابلته مع قناة الجزيرة الأسبوع الماضي، أراد الرئيس الفرنسي أن يوضح للخارج أنّ معركته ضد «الانفصالية الإسلامية» ليست بتاتاً حرباً ضد الإسلام، وذلك في الوقت الذي قوبلت فيه تصريحاته حول رسوم كاريكاتورية تصور النبي محمد ونشرتها صحيفة شارلي إيبدو برد فعل غاضب من جانب دول عدة ودعوات لمقاطعة المنتجات الفرنسية. وبعد أن ذكّر بسلسلة الاعتداءات التي تعرّضت لها بلاده منذ الهجوم على شارلي إيبدو عام 2015 والتي خلفت 300 قتيل، اعتبر ماكرون أنّ فرنسا تتعرّض للهجوم بسبب قيمها وعلمانيتها وحرية التعبير فيها، مشدّداً على أنّها «لن تستسلم». واستفاض ماكرون في وصف حالات «الانفصالية» الإسلامية، معتبراً إياها «أرضاً خصبة للدعوات الإرهابية». وأشار في هذا السياق إلى «مئات الأفراد المتطرّفين الذين يُخشى من أنهم قد يلتقطون في أي وقت سكّيناً ويذهبون ويقتلون فرنسيين». وقال الرئيس الفرنسي إنّه «في أحياء معيّنة، وكذلك على الإنترنت، تقوم جماعات مرتبطة بالإسلام الراديكالي بتعليم أبناء فرنسا كراهية الجمهورية، وتدعوهم إلى عدم احترام القوانين».

(رويترز، فرانس برس)

لودريان ينتقد أردوغان

ندّد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس، بتصريحات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان هاجم فيها باريس، معتبراً أنها «عنيفة وتتسم بالكراهية»، مجدداً التلويح بفرض عقوبات على أنقرة. وقال لودريان إن «هناك تصريحات عنيفة وتتسم بالكراهية يجاهر بها بانتظام الرئيس أردوغان، هي غير مقبولة». كما تحدث عن «تضامن اوروبي كامل» مع بلاده، ملوحاً باتخاذ المجلس الاوروبي «التدابير اللازمة».

يقول ماكرون إن معركته ليست ضد الإسلام (Getty)

الحدث

تعهد تاجي بالتعاون الوثيق مع القضاء (الأناضول)

رئيس كوسوفو يستقيل لمواجهة اتهامات بجرائم حرب

استقال رئيس كوسوفو هاشم تاجي من منصبه، أمس الخميس، لمواجهة الاتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في محكمة خاصة في لاهاي. وجاءت استقالة تاجي، بعد علمه بأن محكمة كوسوفو المتخصصة، وهي محكمة دولية تنظر في جرائم الحرب، قد أقرت لائحة لاتهامه بارتكاب جرائم حرب.

وقال تاجي، في مؤتمر صحافي في العاصمة الكوسوفية بريشتينا، أمس الخميس: «أبلغت رسمياً بأن قاضياً من المحكمة الخاصة أكد توجيه الاتهام إليّ»، في إشارة إلى اتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، من جانب مكتب المدعي الخاص في لاهاي. وأضاف: «أتقدم باستقالتي من منصب رئيس كوسوفو»، متعهداً بـ«التعاون الوثيق مع القضاء». وأعلن أنه يتخذ الخطوة «لحماية نزاهة مؤسسة الرئاسة في كوسوفو»، داعياً الشعب الكوسوفي للهدوء. وقال: «إنها لحظة صعبة جداً عليّ وعلى عائلتي وعلى كافة الداعمين لجهودي خلال 30 عاماً في سبيل تأسيس الحرية، والاستقلال، وتأسيس دولة».

وتشكلت المحكمة الخاصة بكوسوفو في لاهاي الهولندية، للنظر في جرائم الحرب المزعومة التي ارتكبها قادة المتمردين السابقين من أصول ألبانية. ورفض متحدث باسم المدعي العام في لاهاي التعليق على إعلان رئيس كوسوفو.

وتاجي واحد من العديد من السياسيين الذين أدينوا بارتكاب جرائم حرب، تشمل القتل والإخفاء القسري والاضطهاد والتعذيب. ويأتي من بين هؤلاء السياسيين أيضاً، الرئيس السابق لبرلمان كوسوفو قدري فيسيلي، الذي أعلن أيضاً صدور لائحة اتهام من قاضي الإجراءات التمهيدية بحقه، وأنه يعتزم التوجه إلى لاهاي.

ووجهت المحكمة ومكتب المدعي الخاص بالمحكمة التي شُكّلت قبل خمس سنوات، اتهامات بارتكاب جرائم حرب لثلاثة قادة سابقين آخرين في جيش تحرير كوسوفو، الذين حاربوا من أجل الاستقلال عن صربيا. ولم يتم الإعلان عن التفاصيل الدقيقة للائحة الاتهام المكونة من 10 تهم ضد تاجي وفاسيلي وآخرين.

وأعلن مكتب المدعي العام المختص بشأن وجود لائحة الاتهام، في وقت سابق من العام الحالي، أن تاجي وآخرين كانوا «مسؤولين جنائياً عن نحو 100 جريمة قتل». وفي ذلك الوقت، قال مكتب المدعي العام إنه أعلن عن وجود لائحة الاتهام على الملأ، بسبب ما وصفها بجهود متكررة من جانب رئيس كوسوفو ورئيس البرلمان السابق «لعرقلة وتقويض» عمل المحكمة. وقال إنه يعتقد أنهما حاولا قلب قانون كوسوفو الذي أنشأ المحكمة. وجاء تشكيل المحكمة ومكتب المدعي العام المختص في أعقاب تقرير صدر عام 2011 عن مجلس أوروبا، وهو هيئة لحقوق الإنسان، تضمن مزاعم بأن مقاتلي جيش تحرير كوسوفو قاموا بالاتجار بأعضاء بشرية مأخوذة من سجناء، وقتلوا صرباً، إضافة إلى زملائهم من الأصول الألبانية. والمحكمة مكلفة بالتحقيق والمقاضاة في مزاعم جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية في كوسوفو، أو المرتبطة بنزاع كوسوفو، في الفترة من 1998 إلى 2000.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)